تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر 2030

إعداد

د. أبو النور مصباح أبو النور إبراهيم

مدرس أصول التربية – كلية الدراسات العليا للتربية

جامعة القاهرة

تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر2030

المُستَخلص:

يستهدف البحث الحالي وضع تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ ولتحقيق ذلك استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بهدف جمع، وتحليل، ونقد الأدبيات التربوية ذات الصلة بموضوع البحث؛ من أجل تكوين الإطار النظري والفكري لقيم التماسك الاجتماعي، وتناول عرضًا تحليليًا لخصوصية الجامعة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م، وتعرف واقع قيم التماسك الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، من خلال بناء استبانة تعرف واقع قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وقد توصل البحث إلى وضع تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدى طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ من خلال وضع أهداف، ومنطلقات، وأسس، ومجالات، ومتطلبات، وآليات تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدى طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مع توضيح بعض المعوقات التي قد تعوق تنفيذ تلك الآليات المقترحة، وسبل التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي – تصور مقترح– قيم التماسك الاجتماعي – طلاب الجامعة – رؤية مصر ٢٠٣٠.

Suggested proposal to deepen the values of social cohesion for university students in the light of Egypt's Vision 2030

Abstract:

The current research aims to deepen a suggested proposal to deepen social cohesion values for university students in the light of Egypt's Vision 2030 and to achieve this aim, the research used the descriptive analytical method. Also the researcher used this method to collect, analyze, and critique the literature reviews relevant to the research topic; in order to form the theoretical and intellectual framework for the values of social cohesion, to have analytical presentation of university roles in achieving Egypt's Vision 2030, and to know the reality of social cohesion values for the university students, by making a questionnaire that knows the reality of social cohesion values for the University students in the light of the vision of Egypt's vision 2030.The research reached a proposal to deepen social cohesion values for university students in the light of Egypt's Vision 2030; through setting goals, perspectives, foundations, requirements, and mechanisms to deepen social cohesion values for university students in the light of Egypt's vision 2030, with clarifying some of the obstacles that may hinder the implementation of these proposed mechanisms.

Key words:

University education – suggested proposal – social cohesion values – university students – Egypt's vision 2030.

المقدمة:

يُعد التماسك الاجتماعي حجر الأساس في بناء المجتمعات، وبقاؤها، وتطورها في ضوء التحديات المستمرة، وأن تحقيقه يتطلب تمتع أفراده بقيم التفاعل، والمشاركة، والتكامل، والثقة، والمساواة، والتضامن؛ مما يتيح لجميع أفراد المجتمع الإحساس بدورهم الفعال فى تحقيق النمو والتقدم فى مجتمعهم فى ظل التحديات المتعددة، وتأثيراتها البالغ على جميع المجتمعات. فالمجتمع المتماسك قادر على تحقيق مستويات أفضل من الحياة الكريمة لأفراده بما يضمن لهم المشاركة الفعلية في عملية التنمية.

ويواجه المجتمع المصرى العديد من التغيرات السريعة والتي شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ مما أثر على تماسكه واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع؛ ولعل من أخطر هذه التغيرات التي يواجهها مجتمع اليوم التفكيك الاجتماعي (جمال الدهشان، ٢٠١٧: ٢)، فقد انتشرت العلاقات الفردية ذات الطبيعة المؤقتة، وتبدلت العلاقات الاجتماعية، وحلت محلها العلاقات ذات الطبيعة النفعية القائمة على المصالح، وهى علاقات لا تعبر عن تماسك المجتمع، بقدر ما تعبر عن مطامع فردية أنانية، ينشدها أطراف العلاقة من تأسيسها(علي ليلة، ٢٠١٥: ١١). فأصبحت البنية الاجتماعية تعاني من ضعف وهشاشة في العلاقة بين الأجيال، ومن انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات، مما يهدد التماسك الاجتماعي(ويلتشير وينثروب، ٢٠٠٥: ٤٠٣)

وتعد الجامعة مؤسسة أكاديمية وتعليمية ذات طبيعة أخلاقية؛ تسعى إلى تنمية العائد الاجتماعي من القيم المضافة، وتعميق الفضائل المدنية؛ حيث تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع. وتقوم الجامعة بنشر المعرفة، والثقافة، وترقية الفنون والآداب؛ بهدف إعداد المتخصصين في مختلف مجالات المعرفة؛ وعليه فقد أصبحت الجامعة أرقى مؤسسة علمية أكاديمية تعمق من تماسك المجتمع، واستمراره.

وتمثل الجامعة أحد أهم المؤسسات العلمية لإعداد أبناء المجتمع؛ ليكون العنصر البشري وأداؤه هو العنصر الحاسم في تنشيط التميز والتطور في حركة التنمية الإنسانية المستدامة (محمد العجيلي، ٢٠١٣، ١٩٢)، وذلك من أجل الاهتمام بتعميق قيمه، وحفظ استقراره وتماسكه، وتحقيق الاستدامة لهذا المنتج التعليمي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛ يساعد على تحقيق رؤية مصر وتعظيم الأمن القومي، الأمر الذي جعل عملية تطوير

مؤسسات التعليم الجامعي بصفة مستمرة ضرورة قومية (نادية جمال الدين، وآخرون، ٢٠١٦: ٦٩٠).

ولكي تحقق الجامعة أهدافها بشكل جيد وفعال في تعزيز قيم التماسك الاجتماعي؛ ينبغي أن تعتمد على تحسين العلاقة بين جودة مؤسساتها، ومتطلبات تنمية المجتمع؛ وذلك من خلال تفعيل مقومات العائد الاجتماعي المعزز لبناء قيم التماسك الاجتماعي لطلابها.

ويعد التماسك الاجتماعي من أهم أبعاد قيام التنمية الإنسانية في المجتمع؛ حيث تعمل الجامعة على تعميق التماسك بين طلابها من خلال الأدوار الثلاث الرئيسة وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وذلك من أجل غرس القيم لطلابها الذين هم وقود التنمية بالمجتمع؛ فالعلاقة بين التماسك الاجتماعي والتعليم علاقة جدلية، في دائرة من التأثير والتأثر، بين القيمة والعائد الاجتماعي لها، والاستفادة من خبرة الجامعة في تنمية المجتمع وفهم مشكلاته ومحاولة ترسيخ قيم تماسكه الاجتماعي(نادية جمال الدين، ٢٠١٥: ٢٦).

وتتطلع الجامعة بالقيام بالمسئولية الرئيسية لها في تعميق قيم التماسك الاجتماعي التي تمثل البعد التربوي الغائب في تنمية العائد الاجتماعي للتعليم الجامعي، ومؤسساته في المجتمع؛ وأن هذه المسئولية موزعة ما بين الأسرة، والوسائط التربوية بالمجتمع (زياد بركات، ٢٠٠٥: ٥٥) حيث يعهد المجتمع إلى المؤسسات التعليمية الثقافية بغرس القيم ونشر الثقافة المناسبة والمرتبطة بقيم تنميته وترابطه الاجتماعي (Peters, Ina, 2018).

وتعمل الدولة المصرية جاهدةً على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين سياقات التحدي، ومسارات التنمية، على الصعيد الإقليمي والعالمي من خلال صياغة العديد من التوجهات الاستراتيجية الداعمة للتنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة فيما بات يعرف برؤية مصر ٢٠٣٠م (حنان الروبي، ٢٠١٧، ٢٥٢)، وهي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦م، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. حيث تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢٠).

وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة، والتكامل، والاندماج الاجتماعي، ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام، وتعزيز الاستثمار في البشر، وبناء قدراتهم الإبداعية، من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠م). وفيما يلي تحليل لأهم البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

البحوث والدراسات السابقة:

يهدف هذا المحور إلي رصد وتحليل الأبحاث والدراسات العلمية التي استهدفت تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة، وفي سياق التحليل التربوي والاجتماعي للدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بالموضوع وفي في حدود علم الباحث لم يعثر الباحث على دراسة سابقة استهدفت وضع تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لطلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، إلا أنه توجد بعض البحوث والدراسات ذات الصلة، وذلك على النحو التالي:

- **البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بقيم التماسك الاجتماعي:**

أكدت (هبه جلال، ٢٠١٢) على أن التعليم الجامعي يعد المكون الرئيس لإكساب الطلاب قيم التماسك الاجتماعي لأنه العائد الاجتماعي والفاعل المشترك في دعم بناء وتحسين نسيج العلاقات الإنسانية في كل مجتمع، كما تؤكد دراسة (برنارد وريتزن وآخرون. Bernard, P.1999& Ritzen, J. 5 & Others, 2000, 6) على أن غرس القيم المشتركة يعزز من التماسك الاجتماعي، وتتفق في ذلك مع (Breidahl, K. N., Holtug, N., & Kongshøj, K. 2018, 97) يطرح دليل من الدنمارك ضمن مراجعة العلوم السياسية الأوروبية، أنه إذا كانت القيم المشتركة تعزز التماسك الاجتماعي؛ فإن ذلك يمكن من خلال التعليم بمستوياته المختلفة ولا يفرض على المجتمع من قبل السلطات العليا، ولابد أن يكون نابعاً من رغبة المجتمع ذاته بحيث تقوم السلطات المحلية بدور القائد والميسر لهذا النشاط الثقافي والاجتماعي.

ويؤكد(المجلس الأوروبي Council of Europe, 2006, Oct) أن التماسك الاجتماعى أحد المفاتيح الرئيسة للتطوير والتنمية لأن هدفه الأساسى تحقيق الجودة لحياة الفرد والمجتمع معا، يظهر التماسك الاجتماعى فى الدول التى توجد فيها فرص متكافئة للتعليم، ويزداد فيها معدل الثقة بين الأفراد والحكومة، حيث يؤكد هنا على أهمية تقديم تعليم ذو فرص متكافئه يحقق التوازن أو التنافس بميزات متكافئة، وتؤكد دراسة (مرفت عطيه اسكندر، ٢٠١٤)، على أن تنمية قيم التماسك الاجتماعي يسهم في تعظيم عوائد ارتباط وتماسك أفراد المجتمع، في حين أكدت دراسة (Healy, M. (2019: 424) أكدت على تعزيز قيم الانتماء التي يحتاجها المجتمع، ولأهمية التماسك الاجتماعي يجب السعى لتقويته، ودعمه بين أطياف الشعب، وتوجد عوامل تؤثر على تماسك المجتمع؛ منها الإعلام والتنشئة والمدرسة والمعلم والجامعة من العوامل المهمة في قوة تماسك المجتمع والمواطنة التي تسعى لبناء مجتمع يحترم حقوق الآخر، وتتفق في ذلك مع ترينيداد وتوباجو(Trinidad & Tobago, 2008) حيث تؤكد على أهمية تعزيز وسائل الإعلام للعوامل المشجعة والمدعمة للتماسك والتكامل الاجتماعى.

في حين يؤكد (أمين،Amin, A,2007) على أن العلاقة بين التماسك الاجتماعى والاستبعاد الاجتماعى وجهان لعملة واحدة. فالتماسك الاجتماعى يحارب الاستبعاد والعوامل المدعمة له سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل الفقر، والبطالة، والعنصرية، وذلك من خلال تفعيل أنشطة محاربة التعليم الجامعي للإستبعاد الاجتماعي.

وعلى ذلك يتبين أن التماسك الاجتماعى كما أنه أحد أهم مفاتيح التطوير والتفاعل وتكامل استدامة التنمية الإنسانية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، لأن هدفه الأساسى تحقيق الجودة لحياة الفرد والمجتمع معا(منتدى سياسات المالية العامة. Eu-LAC Forum, Fiscal Policies, 2008) ؛ فالمجتمع المتماسك هو ذلك المجتمع الذى يتمتع برؤية عامة مشتركة وإحساس بالانتماء من جميع أفراده، ويقوم على إتاحة فرص متكافئة من التعليم المستمر للجميع، وهذا ما اكدت عليه (هالة الجلاد، ٢٠١٧: ٢٥٥) ، فالمجتمع المتماسك هو الذى يتميز بالتدعيم الأخلاقى المتبادل، وتؤدى الحكومة ومؤسساتها التعليمية دوراً هاماً فى تحقيق التماسك الاجتماعى، وذلك من خلال مراعاته ضمن أجندتها، ووضع مجموعة من المؤشرات التى تدعم التماسك الاجتماعى (نوفي، Novi, A, 2009: 7).

- **البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة برؤية مصر ٢٠٣٠م:**

أكدت دراسة (دعاء الشريف،٢٠١٩: ١٣٠) على أن رؤية مصر ٢٠٣٠ تسعي إلى استدامة الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري من أجل تحسين التكامل والتفاعل الاجتماعي بين مستوى معيشته وتنمية الترابط الاجتماعي كعائد لتميزه ونجاحه في المستقبل؛ ويتحقق ذلك ضمن وظائف الجامعة. مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مصر لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م.

وأكد (رئاسة مجلس الوزراء المصري، ٢٠١٨م) أن مصر تسعي إلى تحسين مكانتها بين دول العالم من خلال تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ فترتكز الاستراتيجية على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة؛ بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية، وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية، والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، وتشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، بالإضافة إلى الأمن القومي والسياسة الداخلية.

وتؤكد دراسة (إيمان خضير، وعيادة سعيد، ٢٠٠٨م: ١٤١) على أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول؛ من أجل تسريع اندماجات الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي بما يتطلب مواجهة التحديات للعمل على تحديد خياراتها المستقبلية بما يعزز القدرة على استثمار الآثار الإيجابية لهذه المتغيرات والتكيف معها وتلافي الآثار السلبية أو تخفيف حدتها.

وقد استهدفت (وفاء أحمد عبدالله، ٢٠١٢: ٥٦) دراسة التحديات الاجتماعية على قطاعات عديدة في المجتمع منها الثقافة كمدخل لمواجهة أثار العولمة، وتنمية الطابع القومي للشخصية المصرية، وقطاع التعليم وتحقيق المساواة كركيزة أساسية للتغير الاجتماعي وقطاع الصحة؛ حيث الحق في التمتع بحياة صحية سليمة خالية من الأمراض.

واستهدفت دراسة (فريد سمير، ٢٠١٣م: ١٢) التأكيد على الاهتمام بالبعد البيئي لما يشهده من تدهور كبير زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، الأمر الذى استدعى" الضمير العالمي "إلى سرعه البحث عن حلول بديلة لوقف التدهور الخطير الذي تشهده البيئة من خلال تنظيم وتعزيز قيم التآزر الاجتماعي المحلي والعالمي للعمل على التوفيق بين البيئة والتنمية والمجتمع، وقد استهدفت دراسة (Sharaf, R. S. A. 2020: 229) التأكيد على أهمية مشاركة

كليات المجتمع في ضمان واستدامة حق الأجيال الحالية في التمتع بموارد طبيعية متجددة، وبيئة طبيعية مصانة من جميع مظاهر التلوث، دون إغفال متطلبات الأجيال المستقبلية لهذه الحقوق.

وتأسيسًا على ما تقدم، يلاحظ أن البحوث والدراسات السابقة التي اهتمت بتعزيز التماسك الاجتماعي لم تستخدم التوجهات الحديثة مثل" رؤية مصر ٢٠٣٠م" لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة؛ على الرغم من توجه الدولة المصرية لها من خلال طرح رؤية مصر للتنمية المستدامة (٢٠٣٠م) ضمن أهدافها الإستراتيجية للعمل على تطوير التعليم في إطار نظام مؤسسي كُفء وعادل ومستدام ومرن، مما يتطلب الاهتمام بتعزيز قيم التماسك الاجتماعي التي تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وعليه يمكن تناول مشكلة البحث على النحو التالي:

مشكلة البحث وأسئلته:

تعد القيم المكون الرئيس لبناء المجتمعات، ولا سيما لدي الأفراد بصفة عامة، وطلاب الجامعة بصفة خاصة الذين يمثلون قوام المجتمع وأدوات بنائه؛ فقد أوصت دراسة (عاشور عمري، ٢٠١٤) إلى ضرورة تفعيل مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية؛ باعتبارهم رأس مال المجتمع الذي يشارك في تماسكه، في حين ركز (الزهراني، ٢٠١٧) على ضرورة تعزيز القيم لدي طلاب الجامعة بما يؤثر في تماسك المجتمع، في حين تؤكد (لبني امباني، ٢٠١٥) أن تغيرات القيم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية يزيد من التقسيم الاجتماعي، لطبقات متنوعة؛ فتزداد معها الضغوط المادية والاجتماعية والنفسية علي الناس، ومع تزايد الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (كريمة القري،٢٠١٢م: ٣)، زاد التراجع الأخلاقى والقيمي الذى أصاب جزءًا من المجتمع المصرى بمختلف فئاته وأعماره ، وإيمانا بأهمية تعميق القيم الإنسانية والأخلاقية ودورها فى بناء المجتمع وتماسكه(الهلالي الشربيني، ٢٠٢١: ١)؛ فإن ذلك يتطلب جهودًا إضافية تحتم على الجامعة توجيه أهدافها ووظائفها من أجل تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلابها في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ وعلى ذلك تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

س كيف يمكن تعميق قيم التماسك الاجتماعي لطلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الإطار الفكري والمفاهيمي لقيم التماسك الاجتماعي؟
٢- ما ملامح رؤية مصر ٢٠٣٠ واسهامات الجامعة في تعزيزها؟
٣- ما واقع قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟
٤- ما التصور المقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لطلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي:

- تكوين الإطار النظري والمفاهيمي للتعريف بقيم التماسك الاجتماعي المعزز لرؤية مصر ٢٠٣٠م بما يحقق التنمية الإنسانية المستدامة من خلال التعليم الجامعي.
- التعرف إلى واقع قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- تقديم تصور مقترح يساند صانع القرار في تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة بما يحقق العائد الاجتماعي لرؤية مصر ٢٠٣٠م .

أهمية البحث:

تزداد أهمية البجث وفقًا لطبيعة الموضوع الذي يسعى لبحثه؛ وذلك فيما يلي:

- إن التعليم الجامعي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو واستمرار التنمية؛ حيث يعتبر المسؤول الأول عن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وإن تطوير التعليم الجامعي في مصر يعد ضرورة تقتضيها التطورات العالمية الراهنة.
- أن المجتمع المتماسك يتيح لكل فئاته الاجتماعية المشاركة الفاعلة والتكامل الإيجابي، والتضامن والمساندة الكاملة من أجل تحسين السعادة والاستمرار الاجتماعي.
- كما تكمن أهمية البحث الحالي في أنه يعد من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على تعظيم دور المؤسسات التربوية – الجامعة– في تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلابها، الذين هم مستقبل الوطن ووقود تنميته.
- وتتزايد أهمية البحث مع تزايد جهود الدولة المصرية لإعادة تشكيل الأفراد؛ من أجل تحسين جودة الحياة، ومستوى المعيشة، وفرص العمل، ومستويات التنمية الإنسانية المستدامة.

منهج البحث وإجراءاته:

منهج البحث يُحدَّد تبعًا لطبيعة البحث، وفى ضوء أهدافه؛ لذا فالبحث الحالي يستخدم المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بهدف جمع، وتحليل، ونقد الأدبيات التربوية ذات الصلة بموضوع البحث؛ من أجل تكوين الإطار المنهجي المحدد للبحث، وبناء الإطار الفكري والمفاهيمي لقيم التماسك الاجتماعي، وأدوار الجامعة في متابعة وتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠م، وتعرف واقع قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة، ومتطلباتها، وآليات تحقيقها؛ ومن ثم بناء تصور مقترح لتعميقها.

أداة البحث:

استخدم الباحث استبانة تضمنت خمسة أبعاد، يشير كل بعد لإحدى قيم التماسك الاجتماعي الخمسة: (التكامل الاجتماعي- النظام الاجتماعي- التفاعل الاجتماعي- التضامن الاجتماعي- بالضبط الاجتماعي).

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث الموضوعية في: بناء تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

تمثلت الحدود البشرية للبحث في تعرف واقع قيم التماسك الاجتماعي لدى طلاب وطالبات الفرقة الرابعة جامعة القاهرة، خلال الفصل الدراسي الأول، العام الجامعي ٢٠٢٠-٢٠٢١م، لكليات الهندسة والزراعة (كليات عملية)، وكليات الآثار والآداب (كليات نظرية).

مصطلحات البحث وكلماته المفتاحية:

يستخدم البحث التعريف الإجرائي لمصطلحاته على النحو التالي:

- **قيم التماسك الاجتماعي Social Cohesion Values:** تعرف بأنها: مجموعة من القيم الاجتماعية التي تسهم في تعميق الشعور بالانتماء في لدي طلاب الجامعة تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه باعتبارهم جزء منه، بما يمكنهم من العيش معًا في ظل ظروف اجتماعية أو اقتصادية مختلفة، بما يحقق الاندماج والتوافق، والشعور بالالتزام المتبادل، فى ضوء إحساسهم بالانتماء والشعور بالهوية المصرية، والثقة الجماعية، والعمل معاً لتحقيق أهداف وغايات التضامن والتفاعل الاجتماعي؛ لتحقيق النمو، والتقدم للمجتمع.
- **رؤية مصر ٢٠٣٠ Egypt Vision 2030:** تعرف بأنها: مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مصر لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م؛ لإحداث التنمية

المستدامة في المجتمع المصري من خلال اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمًا على العدالة، والاندماج الاجتماعي، والمشاركة ذات النظام الأيكولوجي المتزن والمتنوع بما يستثمر عبقرية المكان، ويوظف عظمة التاريخ، من أجل الارتقاء بجودة حياة المصريين.

خطوات السير في البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث وإجراءاته المنهجية، وللإجابة عن أسئلته؛ فإن البحث يسير وفق المخطط الفكري التالي:

أولًا: الإطار النظري للبحث ويتناول:

المحور الأول: الإطار النظري والفكري لقيم التماسك الاجتماعي: ويتناول عرضًا لمفهوم، وأهمية، وأهداف، وعوامل، وقيم التماسك الاجتماعي، وفيما يلي عرض ذلك:

يبدو للوهلة الأولى أن مصطلح التماسك الاجتماعي سهل التعريف؛ إذ غالبًا ما يستخدمه علماء الاجتماع والتربية، والعاملون بالسياسة لوصف حالة مجتمع ما، ولكن محاولات تعريف المفهوم أظهرت مصاعب تحديده، لأن غالبًا ما يُستخدم بشكل مجازي وغامض.

١- مفهوم قيم التماسك الاجتماعي:

يشير مفهوم التماسك الاجتماعي إلي القوى التي تؤثر على الأفراد لضمان البقاء معا(Heynemann, S. & Todoric-Bebic, S.2000:150)، كما يتضمن مجموعة القيم والمبادئ التي تؤكد على أن جميع المواطنين قد حصلوا على حقوقهم الاجتماعية، والاقتصادية دون تفرقة(Home Office, Community Cohesion, 2001.)، ويشير إلى مستوى توافق أعضاء الجماعة من خلال الشعور بالانتماء، والولاء، والتضامن، والتآزر فيما بينهم(Surkyn, J, 2000:2.)، ويعبر عن بناء القيم المشتركة ومجتمعات التفاهم وتقليل الفروق والفجوات بين الثروة والدخل، والإحساس بالمصالح والاهتمامات المشتركة، ومواجهة التحديات باعتبارهم أعضاء لنفس المجتمع (Regina Berger, R. 2000: 5)، كما يعد المجال الكلى للقوى التى تؤثر فى الأعضاء من أجل استمرارهم فى عضوية الجماعة(Canadian Council on Social Department,2000:3)، وهو السمة المميزة للمجتمعات التى يسودها نوع من الاندماج الاجتماعي بين أفرادها، والترابط بين جماعاتها(Easterly, W.2006: 94).

ويشير التماسك الاجتماعي إلى قدرة المجتمع على تحقيق رفاهية جميع أعضائه من خلال تقليل الفروق والفجوات بين الأغنياء والفقراء، وتلافي الاستبعاد والاستقطاب(James Moody, J &Others.2000:5). كما يتميز بمجموعة العمليات الاجتماعية التي تسهم في غرس الشعور

بالانتماء في نفوس الأفراد للمجتمع الذي يعيشون فيه باعتبارهم جزء منهم، كما أنه يمثل قدرة الأفراد على العيش معا في ظل ظروف اجتماعية أو اقتصادية مختلفة، وفي ظل توافر الانسجام والتوافق والشعور بالالتزام المتبادل(Maxwell, J. Council of Europe,2005: 26 &1:2007).

ويعد التماسك الاجتماعي الصمغ الذي يربط المجتمع بكل أجزائه فى ضوء إحساس أفراده بالانتماء والشعور بالهوية الجماعية، والثقة الجماعية، والعمل معاً لتحقيق أهداف وغايات مشتركة(National Unity & Reconciliation Commission –NURC-, 2007:2). ويمثل التماسك الاجتماعي: الحد الفاصل بين التضامن الاجتماعي، وآليات الاستبعاد الاجتماعي، وأهم آليات التخلص من الاستبعاد، وتحقيق التضامن(Fried kin, N.2004:422)، وعلى ذلك فالتماسك الاجتماعي يعد هدف تسعى المجتمعات لتحقيقه؛ من أجل بقائها في ضوء التحولات والتغيرات المستمرة، كما يتضح أنه– كذلك– وسيلة؛ لتحقيق النمو، والتقدم للمجتمعات.

وعلى ذلك تعرف قيم التماسك الاجتماعي Social Cohesion Values: بأنها جملة القيم الاجتماعية التي تسهم في غرس الشعور بالانتماء في نفوس طلاب الجامعة تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه باعتبارهم جزء منه، بما يمكنهم من العيش معًا في ظل ظروف اجتماعية، واقتصادية مختلفة، بما يحقق الانسجام والتوافق، والشعور بالالتزام المتبادل، فى ضوء إحساسهم بالانتماء والشعور بالهوية المصرية، والثقة الجماعية، والعمل معاً لتحقيق أهداف وغايات التضامن والتفاعل الاجتماعي؛ لتحقيق النمو، والتقدم للمجتمع.

٢– أهمية تعميق قيم التماسك الاجتماعي:

يعتبر تعميق قيم التماسك الاجتماعي جزءًا حيويا من برامج التنمية المستدامة في كثير من الدول التي تطمح إلى بناء الفرد الواعي والمدرك لحقوقه، وواجباته تجاه وطنه، وذلك للتغلب على الصراعات الداخلية التي تعاني من تحدياتها الكثير من المجتمعات، ويرى البعض أن تنمية قيم التماسك الاجتماعي على **المستوى الفردي** يكمن في اتجاهات الأفراد مثل: الرغبة في البقاء داخل الجماعة، والولاء لها ولأفرادها، **ويكمن** في **سلوكيات الأفراد** مثل: القرارات المتعلقة ببقائهم في الجماعة، ومشاركتهم في أنشطتها، ويكمن في التحديات التي يواجهها التماسك الاجتماعي: المحاسبية، والحريات الحديثة، والحقوق السياسية، وفاعلية الحكومة، ومحاربة

العنف، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي(Fried kin, N,2004: 419& Department For Communities & Local Government, 2007:4.).

وتشكل قيم التماسك الاجتماعي حجر الأساس لجميع أجزاء المجتمع، وأنساقه؛ فالتماسك لا يرتبط بمنطقة ما بعينها أو بجماعة ما. لكن أجزاء المجتمع تترابط كلها عن طريق التماسك الاجتماعى فى ضوء القيم والمعايير الاجتماعية المشتركة، وذلك مع مراعاة جوانب الاختلاف وأخذها فى الاعتبار، واحترام الآخر(Depot for Communities & Local Government2009:7).

وللتماسك الاجتماعي أهمية كبيرة تتمثل في كونه يساعد في حفاظ المجتمعات على هويتها، وقوتها، ووحدتها، ويدفعها لمزيد من النمو، والتطور؛ فالتماسك الاجتماعي شرط أساسي؛ لإيجاد مجتمع آمن، ومنسجم، ومتكامل(سامية حمروش، ٢٠١٠: ٢٠٧& Reitz, J.G., Breton, R., Dion, K.K., Dion, K.L,2009: 4) ، ويرتبط تنمية التماسك الاجتماعي بالعديد من المقومات الإيجابية تتمثل فى: التمكين الاجتماعي؛ أي قيام الأفراد بمساعدة بعضهم البعض في حل المشكلات، والثقة المتبادلة، والتطوع، والمساواة، والمعاملة العادلة، ومنع الجريمة، والانحراف السلوكي، والشعور بالانتماء والصداقة من بيئات مختلفة؛ وعلى ذلك فينبغي أن تتكاتف الحكومة والمؤسسات المجتمعية المختلفة لتحقيق التماسك الاجتماعى من خلال البرامج والأنشطة الفعالة.

٣- النظريات المفسرة لقيم التماسك الاجتماعي:

يعتمد تعميق قيم التماسك الاجتماعي على دراسة وتحليل فكر النظرية البنائية (الاتجاه الوظيفية)، والنظرية النقدية (الاتجاه الراديكالي)، وتعتمد النظرية الوظيفية في تحليلاتها للتماسك الاجتماعي على بعدين رئيسين هما: البناء Structure، الوظيفة Function. ويشير البعد البنائي لدى راد كليف براون Radcliffe Brown إلى شبكة من العلاقات المتسقة، والمنتظمة بين الجماعات الاجتماعية التي بها صفة الدوام، والاستمرار. أو أنه: يتكون من أشكال مجردة من العلاقات، وأنماط السلوك الاجتماعي. فكلمة "بناء" تعني نوعاً من التنسيق، والترتيب بين الأجزاء المكونة للكل، فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة(على الشخيبي، ٢٠٠٢: ٥٢).

بينما يشير البعد "الوظيفي" إلى الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي. وقد استخدم الوظيفيون بعدًا ثالثاً هو: النسق الاجتماعي Social system والذي من خلاله أمكن تحليل الجوانب الهيكلية – البنائية – والجوانب الدينامية الوظيفية، ويعتمد الاتجاه الوظيفي على رؤية وظيفية للمجتمع تنطلق من فكرة "التوازن" التى ترى أن المجتمع الإنسانى يقوم على الاتفاق العام أو الإجماع، وأن الاتزان هو جوهر وطبيعة المجتمع، وأن كل مجتمع إنما يتكون من أجزاء أو نظم أو مؤسسات يقوم كل جزء على الآخر فى علاقة وظيفية متبادلة بحيث يتحقق فى النهاية اتزان كلى فى المجتمع من أجل تماسكه (شبل بدران، حسن البيلاوي، ١٩٩٧: ١٨).

وقد انطلق دوركايم Durkheim في رؤيته للتماسك الاجتماعي من منظور وظيفي مستنداً على فكرتي التباين، والتضامن "ثنائية التضامن الآلي – التضامن العضوي" ويتضح من العلاقة التي أقامها بين بعدي، تقسيم العمل، والتضامن الاجتماعي، فيشير إلي أن المجتمعات لا تتغير دون ضوابط؛ فتغيرها مضبوط بقواعد، ومعايير قانونية، وبذلك يمكن ضبط حركة التماسك والتباين داخل المجتمع، في حين يعرض "ماكس فيبر Max Weber" في نظريته حول تطوير المجتمع المستمر نحو الترشيد، وخضوع نظمه السياسية "لنفس التطور، وبرر في ذلك أنه ليس كل تطور يحدث تفكك اجتماعي، ولكن غاية التطور؛ احداث الحراك الاجتماعي المنشود نحو تعاضد المجتمع وانسجامه، وتحقيق الاندماج الاجتماعي الأفضل.

في حين طور" تالكوت بارسونز .Parsons T". البعد الوظيفي للتماسك الاجتماعي في وظيفيته حيث يشير إلي أنه داخل كل نسق اجتماعي دافع إلى التوازن الاجتماعي Social Equilibrium في مواجهة المؤثرات الخارجية. والمجتمع عند بارسونز يسعى لتحقيق حالة التوازن حيث لا يوجد صراع، والواقع أن "بارسونز" حاول تقديم نظرية لتفسير مدى التحول الاجتماعي الذي طرأ على المجتمعات، واستخدم في ذلك مدخل متغيرات النمط .Zagalo, N) Pattern variables (Ed), Branco, P.2015). وبناء على ذلك أكد "بارسونز" أن البناء هو مجموعة الوظائف الضرورية لتطوير المجتمع، والتي تحقق توازنه.

في حين يري أنصار الاتجاه لالراديكالي أو النظرية النقدية أو الاتجاه المناهض، المعارض الذي ازداد نشاطه وقوته من منتصف الستينيات نتيجة لعوامل كثيرة منها التفكك الاجتماعي المطلوب لمواجهة النقد التى تعرض لها الاتجاه الوظيفى، في مقابل الثبات النسبي للمجتمعات، ومقابل التحولات المرغوبة مع الثورات الاجتماعية والحداثية وما بعدها، ويتزعم هذا

الاتجاه عدد كبير من المفكرين والباحثين فى مجال علم اجتماع التربية ومنهم بولز، جينتس، إيفان إيليتش، بوردو، باولو فريرى(سامي نصار، ٢٠٠٥: ٢٨).

ويستند أنصار الاتجاه الراديكالى النقدي فى آرائهم نحو تعميق قيم تماسك المجتمع على بعض الافتراضات التى تتعارض إلى حد كبير مع افتراضات الاتجاه الوظيفى، فهو ينطلق من فكرة الصراع التى ترى أن المجتمع ينطوى على صراع وتناقض بين قواه الاجتماعية، وأن التغير يحدث دائماً كنتاج للتناقضات والصراعات، وأن أية قوة اجتماعية مسيطرة فى المجتمع تحاول دائماً أن تفرض مصلحتها وأسلوب حياتها على بقية القوى الاجتماعية فى المجتمع حتى تتحقق لها عوامل السيطرة والاستغلال(شبل بدران، حسن الببلاوي، ١٩٩٧: ١٨)، وعلى ذلك فإن تعميق قيم التماسك الاجتماعي تتحقق وفق رغبة الطبقة المسيطرة على المستوي الماكرو؛ وعليه يمكن تعميق تلك القيم لدي طلاب الجامعة على المستوي الميكرو.

حيث يمكن للباحث تحليل رؤية أنصار الاتجاه النقدي إلى أن الجامعة مرآة للمجتمع الذى توجد فيه، تعكس ما فيه من رغبة في تحقيق التماسك للمجتمع وفق رؤيتها وخططها في تنمية المجتمع وذلك في شكل علاقة جدلية تقوم على التفاعل والتأثر بالمتغيرات التى تطرأ على توازنات رؤية مصر ٢٠٣٠ فى المجتمع من اجل تحقيق تنميته المستدامه. وفي ضوء ذلك يمكن تحليل قيم التماسك الاجتماعي وعوامله على النحو التالي:

٤- تحليل قيم التماسك الاجتماعي social cohesion values:

يمكن تعميق التماسك الاجتماعي وفق العديد من القيم التي بتوافر شروط تحقيقها يمكن إكسابها، وغرسها في بناء المعرفة، والسلوك، والاتجاهات لدى طلاب الجامعة، وذلك وفقًا للوظائف الأساسية التي تشاركها المؤسسة الجامعية مع طلابها، ويمكن تناولها بالتحليل على النحو التالي:

- **قيم التكامل الاجتماعي: social integration values:**

يعد التكامل الاجتماعي مقومًا مهماً لبناء الإنسان وفق مايمكن تحقيقه من التماسك الاجتماعى، فهو يساعد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في التآزر والتعاون، لتنمية أنفسهم ومجتمعهم؛ والتكامل الاجتماعى فكرة معقدة، فبالنسبة للبعض يعد غاية إيجابية تتضمن تعزيز تكافؤ الفرص من أجل بناء إنسان يستطيع أن يتمتع بحقوقه، فكلما كان المجتمع أكثر اندماجًا، وتكاملًا كلما تحسنت جودة الحياة الاجتماعية(House of Commons, Community

Cohesion & Migration ,2008: 6). ووفقاً للدراسات السوسيولوجية يعد التكامل الاجتماعي عملية دينامية يتم فى ضوئها تطوير القيم، والعلاقات، والمؤسسات التى تمكن جميع الأفراد من المشاركة فى الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية على أساس الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص(Cars, G. & Others.1999, 8).

كما يعرف على أنه تكيف الفرد داخل الجماعة(Delanty, G.2000: 221)، أو هو عملية التأزر والتغاير الدينامى الارتقائى بين الوظائف الحيوية والنفسية والاجتماعية فى سبيل الإبقاء على وحدة الكل، ويتضمن استمرار التفاعل والتآزر بين أعضاء الجماعة بعضهم وبعض، وبين الجماعة والجماعات الأخرى فى المجتمع(Wangue, S.2005:20). ويعرف على أنه عملية دينامية متعددة العوامل يشارك فيها أفراد المجتمع فى تحقيق الرفاهية وجودة الحياة(Koivusalo, M. 2009: 7). وهذا التعريف يشير أن التكامل هو مفهوم معاكس للاستبعاد.

ولكي يمكن تعميق التكامل الاجتماعى ينبغي توافر عدة مقومات وهي على النحو التالي: الطابع الاجتماعى لشخصية الطالب: وهو دليل على أن ورائه عملية اجتماعية واحدة فى أساسها تطبع الشخصية عن طريق عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعى بطابع الشخصية الاجتماعية، تنمية المشاركة في الرأى العام: وهو صوت الجماهير والتعبير عن اجتماع كلمة الجماعة ومظهر من مظاهر الوحدة الاجتماعية ونتيجة من نتائجها، وهو يظهر الجذور العميقة للتكامل الاجتماعى. مظاهر أخرى: مثل العادات والتقاليد، والقيم، والمعايير الاجتماعية (UNRISD, 1994: 1)، ويسهم التعليم الجامعي في بناء شخصية الطالب من أجل ذلك.

ومع ذلك توجد مجموعة من التحديات التى يمكن علاجها من أجل تحقيق التكامل من أهمها نقص الدعم الاجتماعى، ومعدلات المشاركة على الوجه المطلوب مثل الحق فى الاختيار، أو العضوية فى الأنشطة الجامعية، أو التأثير فى الرأى العام، التفكك الأسرى ونقص الموارد المادية، عدم القدرة على الاندماج في سوق العمل، وتراجع الدعم من الأسرة أو الأصدقاء أو الشبكات الاجتماعية(Vieagge, D.2000:58)، وهناك العديد من المبادرات لمواجهة هذه المعوقات. ولقد اقترحت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية WSSD مجموعة من الآليات لتحقيق ذلك من أهمها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، محو الفقر وتوفير الخدمات، وممارسة الديمقراطية وإنشاء الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى دعم دور الإعلام فى

بناء الثقافة الديمقراطية، وكذلك الاهتمام بحقوق الإنسان الأساسية مثل السكن، الغذاء، الحرية، والأمن، الخدمات الاجتماعية وحتى جودة الفرص الاجتماعية والاقتصادية (Gomez, A.2007:53& Deacon, B. & Others. 2005:3).

وعلى ذلك يكون التكامل الاجتماعي قيمة اجتماعية يستطيع من خلالها المجتمع المشاركة فى تحقيق الأمان والاستقرار والعدل وحماية حقوق الإنسان وتطويرها مع احترام بعض القيم مثل التنوع، والتعددية، والتسامح، والعنصرية، وعدم العنف، وتكافؤ الفرص، والتضامن، الأمن، ومشاركة جميع الأفراد، ومنهم فى المناطق البعيدة والمحرومة.

- **قيم النظام الاجتماعى social system values:**

تعد قيم النظام الاجتماعى من المقومات الرئيسة لتماسك المجتمع؛ حيث تمثل مجموعة الترتيبات الاجتماعية التى تنتظم فى إطارها كافة العلاقات الإنسانية سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد فى مجتمع ما وغيره من المجتمعات وهو عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئى لأى مجتمع، والنظم الاجتماعية التى تشكل فى مجملها البناء الاجتماعى هى فى حد ذاتها عبارة عن مجموعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنسانى، والتى بدورها تميز كل نظام اجتماعى عن الآخر(جمال سلامه، ٢٠٠٦: ٢٣).

ويتكون النظام الاجتماعى من مجموعة أنساق اجتماعية رئيسية يندرج تحت كل نسق أو نظام اجتماعى رئيسى مجموعة من النظم السياسية الفرعية. وتشمل النظم الاجتماعية الرئيسية نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسى، نظام معتقدات، نظام اقتصادى، نظام ثقافى ... إلخ والتى تنقسم بدورها إلى مجموعة من النظم الفرعية(Liewelyn, H. & Rockwell, J. 2007).

ويقوم النظام الاجتماعي على مجموعة من المقومات التى تعد ذات أهمية بالنسبة للنظام الاجتماعى ومن أهمها: **الاعتماد** المتبادل بين الطالب والمؤسسة الجامعية، حيث يقوم الإعتماد بدوراً مهمًا فى تحقيق النظام الاجتماعى ككل، وكلما كان الفرد أكثر اعتماداً على المؤسسة الاجتماعية كلما كان أكثر مسايرة لمعاييرها التى يلتزم بتطبيقها وممارستها بشكل أفضل، وهذا يعني أن الجامعة تعنى الكثير للطالب، كذلك **الشفافية:** من المقومات الأساسية للنظام الاجتماعى. وكلما زاد معدل الشفافية كلما تم تحفيز الطلاب على العمل بجد فى المشاركة الخدمية، والتعليمية، من آجل تزايد ونمو الشعور الايجابي تجاه مسؤولياتهم الاجتماعية، أما عن **التوسع:** فهو مقوم رئيسي فى تحقيق النظام الاجتماعى، وهو يعنى كلما كان هناك عدد من

المعايير الهامة في المجتمع، كلما ساعدت هذه المعايير على تحقيق التجانس والتماسك بين أفراد الجماعات(Heater, M. & Horne, C.2009:4).

وحسب ما يتوافر لدي الجامعة من تبادل الخبرات المعرفية والخدمات المشتركة بين الأستاذ والطالب، والطالب وزميلائه، والطلاب والمجتمع يتحقق توسعًا في أنشطة الطالب الجامعي يمكنه من خدمة الجماعة الاجتماعية التي يتشارك الحياة معها، مما يكسبه القدرة على التعامل بتكامل وانسجام وشفافية مع نظام المجتمع.

- **قيم التفاعل الاجتماعي Social Interaction Values:**

في حين أن التكامل والنظام الاجتماعي كمقومين رئيسين في تنمية وتحقيق التماسك الاجتماعي لطالب الجامعة، فلن يتسني ذلك إلا من خلال تعزيز قيم التفاعل الاجتماعي، حيث تعد قيم التفاعل الاجتماعي مفهوماً أساسياً واستراتيجياً في علم النفس الاجتماعي، ويطلق على التفاعل الاجتماعي أحياناً بالتفاعلات غير الاقتصادية، والإنسان باعتباره كائن حي يعتمد وجوده على وجود نوع من العلاقات بينه وبين الآخرين سواء أكانت هذه العلاقات موجبة، كما بالتعليم الجامعي، بمعنى أنها تؤدي إلى نوع من التفاعل المقبول بين الأفراد، أم علاقات سالبة، بمعنى أنها تؤدى إلى تفاعل فاشل. فالجماعة البشرية لابد أن يكون بين الأفراد خطوطاً للارتباط الاجتماعي تكون أساساً لعملية التفاعل الاجتماعي ونمو الجماعة، وتمايز تركيبها(kman, J.2007:2 Schein).

ومن أشكال التفاعل الاجتماعي التعاون والتنافس والتوافق والصراع، ويتضمن التفاعل الاجتماعي التأثير المتبادل لسلوك الأفراد والجماعات الذى يتم عادة عن طريق الاتصال الذي يتضمن بدوره العديد من الرموز.

وهناك علاقة بين أهداف الجماعة التعليمية داخل الجامعة وما يتطلبه تحقيق ذلك الأهداف من تفاعل اجتماعي ييسر وصول الجماعة إلى تحقيق أهدافها: فحينما يتقابل عدد من الأفراد وجهاً لوجه فى جماعة يبدأ الاتصال والتفاعل بين هؤلاء الأفراد. ويتم الاتصال والتفاعل عن طريق اللغة والرموز والإشارات. وتلون الثقافة التى يعيش فيها الفرد والجماعة نمط التفاعل الاجتماعي؛ لهذا نكون أكثر دقة لو وضعنا في حسابنا مفهوم التفاعل الاجتماعي الثقافي(Lee Freesee, L. & Burke, P.2005:11) ، ولكي يصبح التفاعل الاجتماعي هادفاً يجب أن يكون فعالاً فى تحسين العلاقات بين أفراد المجتمع وإيجابياً –لا يتضمن خبرات غيرة سارة

تعرقل بناء التماسك الاجتماعي، وأن يأخذ أنماطاً مختلفة تسعى جميعها إلى بناء التماسك الاجتماعي (Social Interaction, Language & Society, 2004:2).

كما يجب أن يقوم التفاعل الاجتماعي على التخلص من العنصرية والتمييز وهذا ما أكدته لجنة التكامل والتماسك (CIC)؛ حيث أشارت إلى أن التفاعل الإيجابي بين الأفراد من جماعة أخرى قد يحسن من اتجاهات الأفراد السلبية وينمي المشاعر الإيجابية مثل التعاطف، والمشاركة الإيجابية للمعلومات الشخصية، وبالتالى تحقيق التماسك، وكذلك التخلص من الخوف الذى يمثل حاجزاً بين بناء الأجيال المختلفة بحيث تتكون شبكات اجتماعية فعالة، تنتقل من داخل الجامعة إلى خارجها.

- **قيم التضامن الاجتماعى Social Solidarity Values:**

وبعد أن يكتسب الطالب قيم المشاركة والتفاعل الاجتماعي يتوقف اسهامه في تحقيق التماسك الاجتماعي إذا لم يشارك بإيجابية وفعالية في تحقيق **التضامن الاجتماعى، حيث** يعيش الطالب فى مجتمع تسوده مجموعة من التغيرات الاجتماعية الهامة والدينامية الناجمة عن العمليات الديموجرافية والاقتصادية والسياسية.

وهذه التغيرات قد تؤثر سلباً على الترابط بين أفراد المجتمع والتماسك بين الجماعات المختلفة، مما يستلزم إنماء بعض القيم، والتي من أهمها التضامن الاجتماعي، فهو مفهوم جديد نسبياً قام الإتحاد الأوربى بتطويره على أنه عملية تمكين الأفراد المحرومين والفقراء والمستبعدين من الفرص والموارد اللازمة؛ للمشاركة بشكل كلى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق الرفاهية ومستوى معيشى جيد(Milcher, S. & Aodrey Ivanov, A. 2008: 1)، كما يعرف على أنه مفهوم نسبى يؤكد على أحقية الأفراد المهمشين في أن يكونوا أعضاء محترمين اجتماعيا ومادياً وثقافياً في المجتمع(Nieroda, J.2005: 5).

ويمكن تنمية قيم التضامن من خلال عدد من المقومات للتأكيد على تحقيق تكافؤ الفرص للجميع بغض النظر عن العرق، أو السلالة أو النوع مما يتيح لهم حياة كريمة في المجتمع (DESA, 2009: 11)، ولاسيما تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي، كما أنه يهدف إلى تهيئة البناء المتماسك للجميع بالمشاركة الفعالة والنشطة فى جميع جوانب الحياة سواء كان ذلك في الأنشطة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والمدنية بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار.

ويراه البعض على أنه عملية تقوم بها المؤسسات التعليمية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي(AIFS,2009:5)، وتعرفه الشبكة الأوربية ضد الفقر (EAPN) على أنه عملية التأكيد على مشاركة الأفراد المهمشين والفقراء فى عمليات صنع القرار التي بها تأثير ملموس على حياتهم بما يسمح لهم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية(Hunter, B. 2008: 4).

ويمكن غرس قيم التضامن وفق عدد من الإجراءات الهادفة لتغيير الظروف والعادات التى تؤدى أو قد تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي، والالتزام الاجتماعي للتأكيد على توفير الحاجات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. ووفق ما تقدم فإن التضامن الاجتماعي يقوم بموجب بعض المقومات مثل: المشاركة النشطة والفعالة فى جميع مناحى الحياة، وفي بناء الشبكات الاجتماعية مع الشعور بالمسئولية تجاه الآخرين، وتمكين الأفراد من صنع القرارات، وبالتالى يرى البعض أن التضامن الاجتماعي يمثل غاية وهدف وعملية وهذه العملية تؤثر على جميع الأنشطة المجتمعية، ويجب تحقيقها من خلال تطوير الجامعة لهذه القيم لدي طلابها.

ويحتوي التضامن الاجتماعي على جميع نواحي الحياة الفردية والاجتماعية، ويمكن تصنيفها بأساليب مختلفة وبأهداف مختلفة، على سبيل المثال، نجد أن رؤية الدولة المصرية تهتم بتحديد الأبعاد المرتبطة بالسياسات العامة مثل التعليم، الصحة، التوظيف، الحصول على الخدمات الأساسية، أما المجالس المحلية تهتم بالجوانب الإبداعية في الاختيار مثل الحراك الاجتماعي، رؤوس الأموال الاجتماعية.

- **قيم الضبط الاجتماعيsocial control values :**

تعد قيم الضبط الاجتماعي غاية تسعي كافة المؤسسات الجامعية العامة والخاصة الأهلية والحكومية لتنمية ها من اجل تحقيق التماسك الاجتماعي لطلابها في اطار من التوازن الاجتماعي، حيث تراوحت محاولات إبراز جوانب السلطة المسيطرة والقهر كعناصر أساسية فى الضبط الاجتماعى من ناحية، والاهتمام بالكشف عن الجوانب التعليمية والتربوية والإرشاد والإقناع والتوجيه من ناحية أخرى(عصام هلال، طلعت فايق، ٢٠٠٧: ١٢٧) فيعرف بأنه جهداً مقصوداً أو منظماً، سواء من قبل الشعب كله أو من خلال طبقة دون أخرى.

كما يمثل الضبط الاجتماعى القوى التى يمارسها المجتمع على أفراده والطرق والمعايير التى يفرضها للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم فى التفكير والعمل لذلك لضمان سلامة البنيان الاجتماعى والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف(معن العمر،

٢٠٠٦: ١٢٥)، ويمكن التعمق فى فهم عملية الضبط فى المجتمع بالتعرف على مقوماتها الرئيسية: حيث يقوم الضبط الاجتماعي على **الارتباط:** حيث يعد من أهم مقومات الترابط الاجتماعي التى تربط الفرد بالآخرين مثل (الأبوين – الأصدقاء) أو مؤسسات مثل (مؤسسات التعليم النظامي أو غير النظامي) يمكن أن تمنع وقوع الانحراف، وكذالك **الاندماج:** بدرجة من الفعالية والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدى وغير التقليدى.

فالطلاب الذين يشغلهم أداء الأنشطة المتنوعة، والأنشطة الإبداعية ليس لديهم وقت لممارسة السلوك المنحرف، فضلاً عن اندماج الفرد فى الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم ويبحث الجانب السوى من الشخصية، و**الالتزام:** يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الكثير في مخالفة القانون وهناك القليل الذي ينكر أن طاعة الناس للقانون في بعض المواقف ترجع إلى مجرد خوفهم من النتائج، ويطلق على هذا الجانب العقلى من الامتثال والإلتزام ولكن ماذا نعني بقولنا عن شخص ما أنه يلتزم بالامتثال للقانون.

٥- اسهامات الجامعة في تعميق قيم التماسك الاجتماعي:

تتزايد أهمية الجامعة كضرورة لبناء أفراد المجتمع؛ ليكون العنصر البشري وأداؤه هو العنصر الحاسم في تميزه وتطوره، والاهتمام بالبحوث التربوية التي تعمل على تقدم الأمم، وتحفظ استقرارها الاقتصادي، وأمنها القومي، في عمليات التطوير لمؤسسات التعليم الجامعي؛ الأمر الذي جعل عملية بناء الإنسان غاية تحقيق مقومات تماسك المجتمع وتوازنه.

ولم تعد مهمة الجامعة مجرد القيام بمهام البحث عن المعرفة ونشرها، وإنما شملت كل جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية؛ مما جعل فلسفة التعليم الجامعي تتجه نحو خدمة المجتمع وبحث حاجاته، والاستجابة لمتطلباته (حاتم فرغلي، ٢٠٠٨: ٨٣)، إن أهم ما تهدف إليه الجامعة هو تقديم العلم، وترقية الفكر، وتنمية القيم الإنسانية، وخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريّا، وتحقيق تماسكه وانسجامه الاجتماعي، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء وإعداد وبناء الإنسان المزود بأصول المعرفة، وطرق البحث المتقدمة، وقيم التماسك الاجتماعي الرفيعة للمساهمة، في بناء وصنع مستقبل القيم الإنسانية والأخلاقية المعززة للمجتمع المتماسك (الهلالي الشربيني، ٢٠٢١: ٣).

كما أن المجتمع يحمل مسئولية كبيرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الطلاب حيث يشير (حسام بندق، ٢٠٠٩: ٢٥) أن المجتمع المدني له دور بارز في تنمية قيم المشاركة المجتمعية والتعاون المتبادل لدى الشباب بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في تنمية قيمة تحمل المسئولية الاجتماعية، وتنمية قيمة الديمقراطية وقيمة الانتماء لدى الشباب بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في تنمية قيمة الوعي لدى الشباب، وتعد هذه من المقومات اللازمة لتجديد تماسك المجتمع وترابط أفراده في نسيج من العلاقات المتطورة، ويسهم التعليم الجامعي في تحقيق أهدافه من خلال قيامه بوظائفه الثلاث وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتطويره سواء في مجالات الإنتاج أو مجالات الخدمات من خلال خلق قنوات للتواصل بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع (أحمد حسن الصغير، ٢٠٠٥: ٢٥)، وبالرغم من تعدد وكثرة الأهداف التي يسعى التعليم الجامعي لتحقيقها إلا أن هناك اختلافًا في الآراء حول تلك الأهداف، ولكن مع ذلك هناك اتفاق على بعض الأهداف الأساسية للتعليم الجامعي وهي:

- إعداد المتخصصين وتوفير الكوادر الفنية التي تقود عملية التنمية في المجتمع في المجالات المختلفة؛ وذلك بإكسابهم المهارات والخبرات والقدرات الذهنية.
- رفع المستوى الثقافي وتنمية القوى العقلية وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية والارتقاء بمستوى الذوق العام وتنظيم العلاقات الدولية بين الشعوب.
- التقدم العلمي وإثراء المعرفة بكافة أنواعها من خلال القيام بالبحث العلمي.
- الارتقاء بمستوى الطلاب وتنمية مهاراتهم وتزويدهم بالمعرفة العلمية، وجعلهم قادرين على تحمل مسئولية المجتمع ووعيه وإدراكه لمشكلاته، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لهذه المشكلات.

وتمثل الجامعة مؤسسة أكاديمية تقوم على غرس القيم وتحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع؛ لأنها المصدر الأساسي لإعداد الأفراد وتأهيلهم؛ للتفاعل داخل المجتمعات، حيث تعمل على تزويدهم بالمعارف، والمهارات، والقدرات التي تجعلهم قادرين على أداء أعمالهم بصورة فعالة؛ لخدمة أنفسهم، وخدمة مجتمعاتهم، وعلى ذلك فإن الجامعة تسهم في تنمية القيم الاجتماعية المضافة لتماسك المجتمع، والنهوض به، وذلك من ضرورات تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م لمسايرة التطور الحضاري، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والمعرفي، والتكنولوجي، لكل أبناء المجتمع المصري.

المحور الثاني: ملامح رؤية مصر ٢٠٣٠م واسهامات الجامعة في تعزيزها: ويتناول عرضًا لمفهوم، وأبعاد، وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠م، واسهامات الجامعة في تحقيقها.

يقع التعليم الجامعي في أولويات التنمية البشرية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، والتأكيد على المعرفة التي يكتسبها الخريجون لسوق العمل، والتعليم المستمر لكافة الخريجين في المجالات التخصصية المتنوعة؛ فهؤلاء الخريجون هم أصحاب القيادة الفاعلة للحكومات وصنع القرارات واتخاذها، والتي تترك آثاراً إيجابية في المجتمعات، ومصدرًا لإنتاج المعرفة الشاملة لتحقيق التنمية في المجتمع، وعلى ذلك يتبين أهمية التعليم الجامعي كقيمة مضافة للتنمية.

١- الملامح المميزة لرؤية مصر ٢٠٣٠م:

هي مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مصر لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م؛ لإحداث التنمية المستدامة في المجتمع المصري من خلال اقتصاد تنافسي، ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائما على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع يستثمر عبقرية المكان، والارتقاء بجودة حياة المصريين(الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية ٢٠٣٠م، ٢٠١٨م).

لقد شهدت البشرية مع نهايات القرن العشرين عالما قلب الموازين الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما أدى ظهور عالم جديد تميز بالثورة المعلوماتية والانفجار المعرفي والعولمة، فلقد تعمقت ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، وطرقت مجموعة من التحديات(جمال الدهشان، ٢٠١٧: ٣)، وفرضت قواعد وأخلاقيات مرتبطة بمنظومتها الكلي؛ فأثرت كثيرا على مفاهيم سيادة الدولة، وتوجهات السلطة، وتنظيم المؤسسات واتخاذ القرارات(محمد علي، ٢٠٠٢م، ٢٢)، وتسعى مصر إلى تحسين مكانتها بين دول العالم من خلال تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ لذا اتجهت لوضع رؤية مصر ٢٠٣٠م (Sharaf, R. S. A.2020: 235) لتحقيق رفاهية المجتمع والاندماج والمشاركة المجتمعية؛ وتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية، والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات، ووضع أفضل يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات المنشودة للبلاد(Sharaf, R. S. A.2020: 232)، فترتكز

الاستراتيجية على مفاهيم النمو الاحتوائي المستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة؛ بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية، وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية، والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

٢- أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠م:

تشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد الاقتصادي، ويضم: التنمية الاقتصادية والطاقة، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والبعد الاجتماعي، ويضم: التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والثقافة. والبعد البيئي، ويضم: التنمية العمرانية، والبيئية.بالإضافة إلى الأمن القومي والسياسة الداخلية(الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية ٢٠٣٠م، ٢٠١٨م).

- **البعد الاقتصادي:**

تواجه الاقتصادات العربية العديد من التحديات والضغوط الكبيرة التي تأتي في مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية، والعولمة الاقتصادية، وظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، ولاسيما بعد بروز ملامح جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما رافقه من اتساع وتسارع في العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين دول المختلفة، وفي تسريع اندماجات الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي بما يتطلب من الاقتصادات العربية، وهي تواجه التحديات للعمل على تحديد خياراتها المستقبلية بما يجعلها قادرة على استثمار الآثار الإيجابية لهذه المتغيرات والتكيف معها وتلافي الآثار السلبية أو تخفيف حدتها، بما يحقق التماسك والاندماج الاقتصادي لها(إيمان خضير، وعيادة سعيد، ٢٠٠٨م: ١٤١)، ولم تكن مصر بمعزل عن تلك المتغيرات الاقتصادية بل سارعت لمواجهة تلك التحديات؛ حتى تكون قادرة على مواجهة الاقتصاد العالمي؛ فبحلول عام ٢٠٣٠م تسعى مصر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال(الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية ٢٠٣٠م، ٢٠١٨م):

أ. **على صعيد التنمية الاقتصادية:** بحلول عام ٢٠٣٠م أن يكون الاقتصاد المصري؛ " اقتصاد يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، يتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، يكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي قادرا على

التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج لكل أبناء المجتمع المصري".

ب. **الطاقة:** بحلول عام ٢٠٣٠م أن يصبح قطاع الطاقة قادرا على؛ " تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة، تعظيم الاستفادة من مصادرها المتنوعة(تقليدية ومتجددة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد".

ج. **المعرفة والابتكار والبحث العلمي:** بحلول عام ٢٠٣٠م أن تتحول مصر إلى" مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، يربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية".

د. **الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:** بحلول عام ٢٠٣٠م أن يصبح الجهاز الإداري؛"جهازا كفئا وفعالا يحسن إدارة موارد الدولة، يتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة ويخضع للمساءلة ويعلي من إرضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

يتضح من خلال البعد الاقتصادي لرؤية مصر ٢٠٣٠ م أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات تزداد بدرجة أكبر في الاقتصاد الحديث المدفوع بعوامل العولمة، والتقدم في تقنية المعلومات والابتكار العلمي والتقني، والتنافسية العالمية، وتحتاج الجامعات لتطبيق تقنيات ومعرفة جديدة لمجابهة التحديات العالمية الرئيسة بما فيها تغير المناخ والفقر والصحة والغذاء والصراعات الاجتماعية، ولن تحقق الرؤية إلا عن طريق تضافر جميع أفراد ومؤسسات المجتمع للعمل معا لتحقيق الرؤية بحلول عام ٢٠٣٠ ، الأمر الذى يعزز الدور الذى يمكن أن تلعبه الجامعات في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م في البعد الاقتصادي من خلال قيام الجامعة بتبني عدة آليات لتفعيل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية لها من أجل توجيه المجتمع تجاه الاستقلال والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

- **البعد الاجتماعي:**

لقد شهد المجتمع مجموعة من التغيرات الاجتماعية نجمت عن التحولات الجذرية التي شهدها العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية وما صاحبها من ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي، ولقد أثرت تلك المتغيرات على قطاعات عديدة في المجتمع

منها الثقافة كمدخل لمواجهة أثار العولمة، وتنمية الطابع القومي للشخصية المصرية، وقطاع التعليم وتحقيق المساواة كركيزة أساسية للتغير الاجتماعي وقطاع الصحة؛ حيث الحق في التمتع بحياة صحية سليمة خالية من الأمراض (وفاء أحمد عبدالله، ٢٠١٢: ٥٦)، الأمر الذى دفع مصر إلي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة سواء على المستوى التعليمي والصحة والثقافة وغيرها، فبحلول عام ٢٠٣٠ م نأمل أن تكون تلك القطاعات على النحو التالي:

أ. **العدالة الاجتماعية:** "بناء مجتمع عادل متماسك يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وبأعلى درجة من التماسك المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، مجتمع يحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة، ويحقق الحماية للفئات الأولي بالرعاية".

ب. **الصحة :** يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال: تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة، التدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة؛ لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيا وإفريقيا".

ج. **التعليم والتدريب:** " إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام ومرن، أن يكون مرتكزا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا، أن يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلي أقصي مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسؤول وقابل للتعددية يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية".

د. **الثقافة:** "بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز، تمكين المواطن المصري من الوصول إلي وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري،

وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، تأمين حق المواطن في ممارسة وإنتاج الثقافة على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي وأساسا لقوة مصر الناعمة إقليميا وعالميًا".

يتضح من خلال البعد الاجتماعي لرؤية مصر ٢٠٣٠ م أن هناك خدمات مهمة تسديها الجامعات للمجتمع في تحسين الاندماج والتكامل والرعاية لرأس المال البشري؛ من أجل دعم تنمية الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعلمي، وضمان إتاحة الفرصة المتساوية في التعليم للجميع ولذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظًا في المجتمع، بما يساهم في تماسك المجتمع واستدامته.

- **البعد البيئي:**

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة لما تشهده من تدهور كبير زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، الأمر الذى استدعى "الضمير العالمي" إلى سرعه البحث عن حلول بديلة لوقف التدهور الخطير الذي تشهده البيئة من خلال تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات لإيجاد مفهوم للتنمية المستدامة تقوم على التوفيق بين البيئة والتنمية، وضمان حق الأجيال الحالية في التمتع بموارد طبيعية متجددة، وبيئة طبيعية مصانة من جميع مظاهر التلوث، دون إغفال متطلبات الأجيال المستقبلية لهذه الحقوق (فريد سمير، ٢٠١٣م: ١٢)، فالبعد البيئي عاملاً أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة؛ لذلك تم استهداف هذا البعد ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ م، وتحديد الآليات والبرامج اللازمة لتحقيقه، مما يتطلب تدريب وبناء قدرات العاملين في كافة القطاعات في هذا المجال للوصول إلي مستويات الأداء المثلى، والاستفادة من الكفاءات والعقول المستنيرة من أبناء مصر لتطوير الأداء باستمرار بما يتناسب مع المتغيرات المتلاحقة، فبحلول عام ٢٠٣٠ م تكون التنمية البيئية على النحو التالي:

أ. **البيئة:**" يكون البعد البيئي محورا أساسيا في جميع القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها، والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر،

ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري، يحيا فيها حياة كريمة ويسهم في تنمية مجتمعه واستقراره".

ب. **التنمية العمرانية:**" تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على، استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازنًا، وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم، تشمل برامج الطاقة استراتيجية تهدف إلي تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة وبعيدة المدي، وإعادة هيكلة قطاع الطاقة، وإعادة النظر في الإطار التشريعي الحاكم، وإدارة دعم الطاقة وتطوير البنية الأساسية للقطاع، وتعزيز الابتكار في قطاع الطاقة وتطبيق المعايير البيئية والتوسع في القياسات المدققة وتأهيل الكفاءات التي يحتاجها القطاع والمحطة النووية بالضبعة"، أما برامج المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠ فتشمل مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار وتطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار، وتبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع، وتطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار وتفعيل الشراكة بين الدول والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار.

يتضح أهمية البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠ م، والدور الذى ممكن أن تلعبه الجامعة في تحقيقه؛ حيث يقوم قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعات من خلال تبنيه لمسؤوليته الاجتماعية وتطلعاته للتفاعل في المجتمع؛ بتمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصي استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بكل الوسائل والأساليب العلمية والعملية، فالوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص بالجامعة بتخصصاتها المختلفة ما هي إلا مراكز إشعاع حضاري وقوة دافعة لتقويم مؤسسات المجتمع، الأمر الذى استوجب على الجامعة تبنى عدة آليات جديدة تتناسب مع أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠ م، وهي كما يلي:

٣- اسهامات الجامعة في تعزيز رؤية مصر ٢٠٣٠م:

تتنوع إسهامات الجامعة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ طبقاً لظروف وطبيعة المجتمع، الذي توجد فيه، واختلاف قيم المجتمع واتجاهاته وعاداته، ونظرة كل مجتمع إلى ما ينبغي أن يقوم به تعليمه الجامعي في تحقيق أهداف ذلك المجتمع، وأثرها على تحقيق رؤي التنمية، من خلال التعليم الواقعي التطبيقي الذي يعمل على حل مشكلاته؛ فهي تتنوع إلى: إسهامات

معرفية؛ والتي ترتبط بالمعرفة وتطورها، وإسهامات اقتصادية؛ والتي تعمل على تطوير اقتصاد المعرفة لتنمية المجتمع والعمل على تزويد بما ينتج معرفة جديدة، وإسهامات اجتماعية؛ تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، والسعى لتحقيق تماسكه الاجتماعي لدى طلابه، ويعد ذلك قيمة مضافة للمنتج الجامعي، يسهم بها في تحقيق أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠م.

وتسهم الجامعة بالعديد من الأدوار المميزة التي تسمح لها بميزة تنافسية كبري في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ تتمثل في: تعميق الثقافة والمهارات الرقمية، والتدريب على مهارات القيادة والحوكمة، وتوطين الخدمات الذكية، وتنمية الإبداع الرقمي والابتكار، واستحداث البرامج التعليمية الجديدة والتعلم المستمر، وكذلك تدويل التعليم، وهذه الأدوار الجديدة تميز الجامعة بالقدرة على استدامة التنمية وتحسين مستويات المخرجات التعليمية الذكية التي تتطلبها التنمية الإنسانية الشاملة كما تتطلب رؤية مصر ٢٠٣٠.

حيث تعد الثقافة والمهارات الرقمية السمة المميزة لضمان التوظيف والتطوير والتحديث، الذي يتطلبه التدريب الرقمي للطلاب بالجامعة، لتنمية مهاراتهم الرقمية، بما يسمح لهم بالمعرفة والفهم والتحليل، وامتلاك الكفاءات المهارية، والاتجاهات التي تشمل القيم والمعتقدات المعززة للإبداع، والاستقلالية، والإرادة، والفردية، والثقة، والتعاون، والتكامل (Gekara, Molla, Snell, Karanasios, & Thomas, 2017, pp.12-13)

حيث تضيف التقنيات الرقمية المتطورة لطلاب الجامعة فرصاً جيدة للتمكين من توظيف الرقمنة الكثير من العمليات العلمية والمعرفية المرتبطة في مجموعات تخصصية لحل المشكلات في مجالات العمل المستقبلية المختلفة، والتي تتمثل في التعليم المستمر والتدريب والبحث والتطوير ونشر المشروعات وريادة الأعمال المبتكرة في سوق عمل تنافسي (Lapteva & Efimov, 2016, p.2692)، ومن المؤكد أن تملك طلاب الجامعة لهذه التقنيات المعرفية يسهم تعزيز الذكاء الإنساني الذي تتطلبه التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠م.

ويرتبط تعزيز الذكاء الإنساني توفير وإتاحة الخدمات الذكية عبر الإنترنت وتعتمد على استثمار التقنيات الذكية الحديثة والناشئة لكي تدعم البنية التحتية ومختلف الأنشطة التعليمية والبحثية والاجتماعية(Kagermann et al., 2014, p.23)، حيث تسعي الجامعة في سبيل ذلك إلى تجهيز الفصول الدراسية بأجهزة الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت والنظم التكنولوجية

المتقدمة، والأجهزة السمعية والبصرية لتحسين فاعلية التعلم للطلاب بالجامعة، والطلاب القاطنين في الأماكن البعيدة عن مقر الجامعة وذلك يسمح للجامعة بنشر ثقافة الرؤية المصرية للتنمية المستدامة على أكبر نطاق إبداعي تطبيقي ممكن.

حيث تضع الجامعة في مقدمة أولوياتها تعميق إصلاحات نظامها التكنولوجي من خلال تحطيم جميع العوائق التي تحول دون الابتكار، بما يتيح توظيف الابتكارات التطورية القائمة على التقنيات الحالية، وتعزيز الابتكار الثوري القائم على اختراعات التقنيات الجديدة، والاستفادة من الابتكار المختلط الهجين الأفضل لتعميق الذكاء الإبداعي للطلاب، وفي سبيل تحقيق ذلك تسعي الجامعة إلى (Xing & Marwala, 2017, p.6): وضع استراتيجية للابتكار المختلط، واستثمار موارد الابتكار داخليا ومحليا وإقليميا وعالميا، وصياغة استراتيجيات تنموية وسياسات وحوافز عبر الإدارات المختلفة فيجب تحسين التواصل فيما بينهم لتجنب التداخل المحتمل، وزيادة سرعة نقل التكنولوجيا لتعميق التنمية المستدامة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م.

حيث تتوجه الجامعة إلى اكتشاف المواهب الإبداعية وتنميتها في بيئة بنيوية متعددة التخصصات، فتدمج بين التكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعكس أيضاً (Xing & Marwala, 2017, p.5). من أجل تقديم برامج تعليمية ومؤهلات قصيرة المدى لاكتساب كفاءات مهنية مختلفة بحيث تستجيب لتغيرات الصناعة وسوق العمل، وتتطور بسرعة مع الاحتياجات المتغيرة للقوى العاملة بالإضافة إلى التركيز على الإدارة المهنية للطلاب أثناء الدراسة وبعد تخرجهم لزيادة مهاراتهم بشهادات قصيرة المدى كما تقوم الجامعات بدور الوسيط بين رواد الأعمال الشباب والداعمين والموجهين لعملية التعليم بالجامعات.

ثانيًا: الدراسة الميدانية: واقع قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

١ –إجراءات الدراسة الميدانية:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الميداني في التعرف إلى واقع قيم التماسك الاجتماعي لطلاب جامعة القاهرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، وقد اعتمد البحث الميداني على المنهج الوصفي؛ باعتباره الأنسب للدراسة الحالية، من خلال استبانة؛ لتعرف واقع التماسك الاجتماعي لطلاب جامعة القاهرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وتم تحديد موضوع الاستبانة في ضوء متغيرات البحث وفي ضوء الإطار النظري للبحث، ومن خلال الاطلاع على نتائج الدراسات

والبحوث السابقة، وما اعتمدت عليه من أدوات، وتم تحديد موضوع الاستبانة لتعرف واقع التماسك الاجتماعي لطلاب جامعة القاهرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال: تعرف واقع قيم التماسك الاجتماعي لدى طلاب جامعة القاهرة، واشتملت الاستبانة على خمس محاور رئيسة هي قيم:" التكامل الاجتماعي، النظام الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، التضامن الاجتماعي، الضبط الاجتماعي".

وقد قام الباحث بجمع عدد كبير من العبارات التي ترتبط بكل متغير من متغيرات الاستبانة؛ بحيث تمثل كل منها مؤشرًا لبعض الآراء التي ترتبط بواقع التماسك الاجتماعي، وبلغ عدد العبارات الكلية (٣٨) عبارة؛ بواقع (٧-٩) عبارات لكل محور من المحاور الرئيسة الخمسة.

للتأكد من **صدق أداة البحث:** استبانة تعرف الواقع الميداني لواقع التماسك الاجتماعي لطلاب جامعة القاهرة؛ تم استخدام الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرض الاستبانة **في صورتها الأولية** على عدد من السادة المحكمين، من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، والبالغ عددهم (١٠) محكمين؛ لإبداء آرائهم في: " مدى مناسبة العبارات لما وضعت من أجله، مدى ارتباط العبارات بالمحاور الرئيسة التي تندرج أسفلها، حذف أو تعديل العبارات غير المناسبة، إضافة العبارات التي ترون إضافتها".

وفي ضوء التحكيم قام الباحث بحذف العبارات التي لم يتفق عليها (٨٠٪) من المحكمين، وتعديل صياغة بعض العبارات الأخري، وعلى ذلك أصبحت الاستبانة بعد التحكيم في **صورتها النهائية** تضم (٣٨) عبارة، وقام الباحث بتصميم الاستبانة وفق تدرج السلم الثلاثي لمقياس ليكرت للاستبانة وأعطي وزن للاستجابات وشدة الاتجاه نحوها كالآتي: (نعم) ويُمثله رقمياً مستوى (٣)، و (إلى حد ما) ويُمثله رقمياً مستوى (٢)، و(لا) ويُمثله رقمياً مستوى (١).

تم التأكد من **ثبات أداة البحث استبانة** تعرف واقع التماسك الاجتماعي لطلاب الجامعة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0.87) وكان معامل الثبات للأداة ككل (0.88)، وتم استخراج قيمة معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة (كرونباخ الفا).

عينة البحث: تكونت عينة البحث من (٣٤٠) من طلاب وطالبات الفرقة الرابعة جامعة القاهرة، خلال الفصل الدراسي الأول، العام الجامعي ٢٠٢٠-٢٠٢١م، لكليات الهندسة والزراعة

(كليات عملية)، وكليات الآثار والآداب(كليات نظرية). وذلك مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا المستجد، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية لتحقيق هدف البحث.

٢- أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد التحقق من صدق أداة البحث وثباتها، وتحديد عينة البحث وزعت الاستبانة على أفراد عينة البحث، وبلغ عدد الاستبانات (٤٠٠) استبانة، استبعد منها(٦٠) استبانة لعدم اكتمال إجاباتها؛ وبذلك أصبح عدد الاستبانات التي تم تحليلها إحصائيًا (٣٤٠) استبانة، وبعد تفريغ الاستمارات الصالحة من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة، تم إجرء المعالجة الإحصائية للبيانات، والاستعانة بالأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وتم استخدام المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية؛ بهدف الإجابة عن واقع التماسك الاجتماعي لدى طلاب جامعة القاهرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- تحليل نتائج البحث ومناقشتها:

النتائج الخاصة بترتيب أبعاد استبانة واقع التماسك الاجتماعي لطلاب جامعة القاهرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠: يبين الجدول (١) ترتيب أبعاد استبانة واقع التماسك الاجتماعي لطلاب جامعة القاهرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

الجدول (١)

المتوسطات الحسابية والرتبة لأبعاد استبانة واقع التماسك الاجتماعي لطلاب جامعة القاهرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

م	قيم التماسك الاجتماعي	المتوسط	النسب المئوية	الترتيب	شدة الاتجاه
1	التكامل الاجتماعي	21.0324	%78.00	3	نعم
2	النظام الاجتماعي	23.1000	%77.00	2	إلي حد ما
3	التفاعل الاجتماعي	25.2765	%84.26	1	نعم
4	التضامن الاجتماعي	14.3735	%79.85	5	نعم
5	الضبط الاجتماعي	16.6441	% 79.26	4	نعم
قيم التماسك الاجتماعي ككل		94.7735	% 64.47		إلي حد ما

يتضح من الجدول (١) أن مستوى واقع قيم التماسك الاجتماعي لدى طلاب الجامعة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (٩٤.٧٧)، وفيما يتعلق بالقيم؛ فقد جاءت قيم (التفاعل الاجتماعي) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي٢٥.٢٧، بينما جاءت قيم (النظام الاجتماعي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي ٢٣.١٠، وجاءت قيم (التكامل الاجتماعي) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي ٢١.٠٣، وجاءت قيم (الضبط الاجتماعي) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي ١٦.٦٤، وقيم (التضامن الاجتماعي) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي ١٤.٣٧.

وقد يعزى ذلك إلى أن قيم التفاعل الاجتماعي تعد شرطًا أساسيًا لتكوين الجماعات، وتفاعل أفراد الجماعات مع بعضهم البعض لتكوين علاقات متبادلة؛ وكلما زاد معدل الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين أفراد الجماعات ازداد فهمهم لبعض، ولخصائصهم، ودرجة التشابه والاختلاف بينهم، وكذلك يمثل تفاعل الفرد مع جماعته درجة الانتماء إليها؛ فالجماعة التي تشعر أعضائها بالاحترام والهيبة والنجاح، وتتيح لهم فرص المشاركة الملائمة لكل منهم يزداد انجذاب الأعضاء نحوها. وتزداد فعالية قيم التماسك الاجتماعي من أجل تحسين قوة وتماسك المجتمع.

الجدول(٢)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم التكامل الاجتماعي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

م	المفردة	لا		إلي حد ما		نعم		المتوسط	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%		
1	أشعر بالمساواة بشكل مستمر مع باقي الزملاء في الجامعة.	61	17.9	148	43.5	131	38.5	2.2059	6
2	يتحقق الاندماج العادل بين الجميع في الجامعة.	79	23.2	130	38.2	131	38.5	2.1529	7
3	يعزز التكامل الاجتماعي من التنوع والتعدد بشكل مستدام.	34	10.0	135	39.7	171	50.3	2.4029	5
4	تساهم في وضع حلولًا لقضايا المجتمع.	123	36.2	124	36.5	93	27.4	1.9118	9
5	أتقبل الممارسات المتنوعة من الآخرين دينياً وسياسياً .	92	27.1	122	35.9	126	37.1	2.1000	8
6	تعزز الجامعة حرية المعتقدات الدينية والسياسية لطلابها.	48	14.1	104	30.6	188	55.3	2.4118	4

7	يمكن التعبير عن رأي بشكل سلمي.	39	11.5	110	32.4	191	56.2	2.4471	**3**
8	تزداد معدلات الجريمة مع زيادة التمييز الاجتماعي.	28	8.2	65	19.1	247	72.6	2.6441	**2**
9	تعزز استدامة العدالة الاجتماعية من المساواة وتكافؤ الفرص.	12	3.5	59	17.4	269	79.1	2.7559	**1**

تشير بيانات الجدول (٢) إلى المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم التكامل الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، كأحد قيم التماسك الاجتماعي، ويقع المتوسط في هذه الفئة بين (١.٩١-٢.٧٥)، وقد جاءت أهم مؤشرات قيم التكامل الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، مرتبة وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: تعزز استدامة العدالة الاجتماعية من المساواة وتكافؤ الفرص: بمتوسط حسابي (٢.٧٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص يعد من العوامل التي تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، وهذا ما يتحقق في رؤية مصر ٢٠٣٠م، في حين جاء في الترتيب الثاني: تزداد معدلات الجريمة مع زيادة التمييز الاجتماعي: بمتوسط حسابي (٢.٦٤)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن العدالة وعدم التمييز والتفرقة بين الأفراد في الحقوق والواجبات بالضرورة يؤدي إلى شعور الأفراد بالظلم والجور ومن ثم انتشار الفساد والجرائم.جاء في الترتيب الثالث: يمكن التعبير عن رأي بشكل سلمي: بمتوسط حسابي (٢.٤٤)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن العنف يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي الذي يتنافى مع التماسك الاجتماعي، وقد جاء في الترتيب الرابع: تعزز الجامعة حرية المعتقدات الدينية والسياسية لطلابها: بمتوسط حسابي (٢.٤١)؛ وقد يرجع ذلك إلى دعم المجتمع الجامعي، لمبدأ حرية الأفراد في الحياة الخاصة أو العامة في إظهار دينهم أو معتقداتهم من خلال التعليم والممارسة والاحتفال، وكذلك السماح لأفراد الجامعة في المشاركة السياسية وهذه المبادئ تؤدي إلى تحقيق العدل والمساواة والحياد والتي تسهم في تعظيم قيم التماسك الاجتماعي، بينما جاء في الترتيب الخامس: يعزز التكامل الاجتماعي من التنوع والتعدد بشكل مستدام: بمتوسط حسابي (٢.٤٠)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن التنوع والتعددية يعضد التماسك الاجتماعي؛ فالتعددية تعني عدم انفراد فئة من فئات المجتمع بتحقيق المصالح لجميع أفراد المجتمع دون غيرها، وجاء في الترتيب السادس: أشعر بالمساواة بشكل مستمر مع باقي الزملاء في الجامعة: بمتوسط حسابي (٢.٢٠)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن بدون المساواة التامة في الحقوق بين الأفراد؛ لن يتحقق الاحترام المتبادل بين الأفراد الذي هو أساس للوحدة والتآلف، ودعامة لتحقيق

التماسك الاجتماعي، وجاء في الترتيب السابع: يتحقق الاندماج العادل بين الجميع في الجامعة: بمتوسط حسابي (٢.١٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن العدل من أسمى المبادئ التي تؤدي إلى تحقيق المساواة في المجتمعات، كما أن العدل مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي، ويعمل على إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد، وجاء في الترتيب الثامن: أتقبل الممارسات المتنوعة من الآخرين دينياً وسياسياً: بمتوسط حسابي (٢.١٠)؛ وقد يرجع ذلك إلى وجود حرية دينية أو حرية معتقد تدعم حرية الأفراد في الممارسة للعبادات، وكذلك الحرية السياسية، وهي ما تتميز به مجتمعات الجامعات، بينما جاءت أقل مؤشرات قيم التكامل الاجتماعي: تساهم في وضع حلولًا لقضايا المجتمع: بمتوسط حسابي (١.٩١)، ويعزي ذلك إلي قلة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بشكل واضح تجاه الشباب.

وتعكس نتائج الجدول السابق أهمية قيم التكامل الاجتماعي كبعد أساسي لأبعاد التماسك الاجتماعي ، وكمؤشر رئيس بالنسبة له، وتبرز أهميته في أنها أحد أهم الوظائف أو الاحتياجات الأساسية اللازمة لبقاء النسق الاجتماعي، واستمراره ككيان له وجوده، فهي ضرورة اجتماعية، وقيمة تنموية، تعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي، والتعاون، والانسجام، وتسهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ من أجل الرفاه الاجتماعي للإنسان المصري.

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم النظام الاجتماعي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

م	المفردة	لا		إلي حد ما		نعم		المتوسط	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%		
10	أشترك مع الزملاء في التوعية بنظام المجتمع.	54	15.9	159	46.8	127	37.4	2.2147	5
11	أحرص بشكل مستمر على المشاركة السياسية والاجتماعية.	100	29.4	141	41.5	99	29.1	1.9971	6
12	تنمية الثقافة بشكل مستدام يحقق تماسك المجتمع.	43	12.6	148	43.5	149	43.8	2.3118	3
13	اتجنب الممارسات التي تلحق الضرر بالبيئة والمجتمع.	19	5.6	97	28.5	224	65.9	2.6029	2
14	من الضروري إحترام قوانين الدولة المصرية.	24	7.1	65	19.1	251	73.8	2.6676	1
15	أحرص على أن ترتبط أفكاري مع قيم وثوابت المجتمع .	38	11.2	174	51.2	128	37.6	2.2647	4

تشير بيانات الجدول (٣) إلى المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لبُعد النظام الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، كأحد قيم التماسك الاجتماعي، ويقع المتوسط في هذه الفئة بين (١.٩٧-٢.٦٦)، وقد جاءت أهم مؤشرات بُعد النظام الاجتماعي لدى طلاب الجامعة مرتبة وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: من الضروري إحترام قوانين الدولة المصرية: بمتوسط حسابي (٢.٦٦)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن تطبيق القوانين والالتزام بها يؤدي إلى حماية حقوق الأفراد وأرواحهم، وبتطبيق القوانين يمكن تأمين الظروف المناسبة لتكامل جميع أفراد المجتمع ماديا ومعنويا وتحقيق حياة اجتماعية صحيحة، في حين جاء في الترتيب الثاني: اتجنب الممارسات التي تلحق الضرر بالبيئة والمجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٦٠)؛ وقد يرجع ذلك إلى بسبب المتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وغيرها من التغيرات أدت بوجود قيم جديدة وأفكار جديدة كان لها بعض الآثار السلبية على قيم المجتمع وثوابته، وقد جاء في الترتيب الثالث: تنمية الثقافة بشكل مستدام يحقق تماسك المجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٣١)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن هناك بعض التأثيرات والتغيرات التي طرأت على المجتمع أثرت على نظمه وأنساقه وبالتالي على تماسكه الاجتماعي، ومن خلال ذلك بدأ ظهور اتجاه ينادي بالمحافظة على التراث الثقافي للمجتمع؛ لكي يرجع متماسكا كما كان من قبل، خصوصًا في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠، وقد جاء في الترتيب الرابع: أحرص على أن ترتبط أفكاري مع قيم وثوابت المجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٢٦)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن بعض الأفكار التي يؤمن بها الطلاب حاليا تختلف عن قيم المجتمع وثوابته؛ وذلك بحكم التغيرات التي طرأت على المجتمع في مختلف النواحي، وقد جاء في الترتيب الخامس: أشترك مع الزملاء في التوعية بنظام المجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٢١)؛ وقد يرجع ذلك إلى تنوع التحديات التي تطرأ على المجتمع وتعد من أسباب التأثير على قيم تماسكه. بينما جاءت أقل قيم مؤشرات النظام الاجتماعي: أحرص بشكل مستمر على المشاركة السياسية والاجتماعية: بمتوسط حسابي (١.٩٩)، وتعكس نتائج الجدول السابق أهمية النظام الاجتماعي كقيمة أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وكمؤشر رئيس بالنسبة له، وتبرز أهميته النظام الاجتماعي في أنه يمثل البناء الاجتماعي والآلة التي تنظم المجتمع الإنساني؛ فالنظم الاجتماعية بذلك تتميز أنها تعمل في الوقت نفسه على الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم التفاعل الاجتماعي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

م	المفردة	لا		إلي حد ما		نعم		المتوسط	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%		
16	اقدر الاختلاف مع الآخرين في المعتقدات الدينية والفكرية.	22	6.5	44	12.9	274	80.6	2.7412	1

17	أتعاون مع الآخرين من أجل المحافظة على تماسك المجتمع.	18	5.3	102	30.0	220	64.7	2.5941	6
18	أتسامح مع على عدم رد الإساءة للآخرين بمثلها.	37	10.9	147	43.2	156	45.9	2.3500	9
19	أساعد في تقديم الدعم لمن يستحقه من زملائي.	26	7.6	93	27.4	221	65.0	2.5735	7
20	أتبني دومًا مبدأ اللين في التعامل مع الآخرين.	17	5.0	90	26.5	233	68.5	2.6353	3
21	اقدر قيمة مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.	25	7.4	70	20.6	245	72.1	2.6471	2
22	أشارك في المشروعات القومية التي تشارك فيها الجامعة.	88	25.9	129	37.9	123	36.2	2.1029	10
23	أحافظ علي علاقتي مع الأصدقاء والأهل.	17	5.0	99	29.1	224	65.9	2.6088	5
24	أساعد في حل المشكلات الاجتماعية.	33	9.7	139	40.9	168	49.4	2.3971	8
25	أتعامل مع الآخرين من جنسيات آخري بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والفكرية.	16	4.7	95	27.9	229	67.4	2.6265	4

تشير بيانات الجدول (٤) إلى المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم التفاعل الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، كأحد قيم ومؤشرات التماسك الاجتماعي، ويقع المتوسط في هذه الفئة بين (٢.١٠-٢.٧٤)، وقد جاءت أهم مؤشرات بُعد التفاعل الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، مرتبة وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: اقدر الاختلاف مع الآخرين في المعتقدات الدينية والفكرية: بمتوسط حسابي (٢.٧٤)؛ في حين جاء في الترتيب الثاني: اقدر قيمة مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٦٤)؛ وقد يرجع ذلك ضرورة تقبل أصحاب الهمم كجزء رئيس من تماسك المجتمع، وفي الترتيب الثالث جاء: أتبني دومًا مبدأ اللين في التعامل مع الآخرين: بمتوسط حسابي (٢.٦٣)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن الرفق واللين من المبادئ التي يقوم عليها حسن التعامل مع الناس؛ فهي روح الاتصال الصحيح، وبدونها تصبح الحياة جافة، وتفقد قيمتها، ولا يصبح للاتصال معنى ولا روح، جاء في الترتيب الرابع: أتعامل مع الأخرين من جنسيات آخري بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والفكرية: بمتوسط حسابي (٢.٦٢)؛ وقد يرجع ذلك إلى سعي الأفراد إلى توفير المناخ الذي يضمن إقامة مجتمع متجانس ومتماسك يقوم على مبادئ التسامح

والتعايش، وفي حين جاء في الترتيب الخامس: أحافظ علي علاقتي مع الأصدقاء والأهل: بمتوسط حسابي (٢.٦٠)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن الأسرة هي النواة الأساسية في بناء المجتمع، وجاء في الترتيب السادس: أتعاون مع الآخرين من أجل المحافظة على تماسك المجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٥٩)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن التعاون آلية متميزة يتشارك بها الأفراد من أجل الحصول على نتيجة مشتركة وفعالة وإيجابية، وينبغي أن يشمل التعاون جميع مجالات الحياة؛ مما يزيد من قوة المجتمع، ومن قوة أفراده، وفي الترتيب السابع: أساعد في تقديم الدعم لمن يستحقه من زملائي: بمتوسط حسابي (٢.٥٧)؛ وجاء في الترتيب الثامن: أساعد في حل المشكلات الاجتماعية: بمتوسط حسابي (٢.٣٩)؛ وقد يرجع ذلك للحفاظ على تماسك الأسرة التي هي نواة المجتمع، وأساس تماسكه، وفي الترتيب التاسع: اتسامح مع عدم رد الإساءة للآخرين بمثلها: بمتوسط حسابي (٢.٣٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى أهمية العفو والتسامح في جميع معاملاتنا؛ مما يؤدي إلى الألفة والمحبة بين أفراد المجتمع، في حين جاءت أقل مؤشرات بُعد التفاعل الاجتماعي: أشارك في المشروعات القومية التي تشارك فيها الجامعة: بمتوسط حسابي (٢.١٠)، ويعزي ذلك إلى ضعف قدرات ومهارات الطلاب في مقابل مستويات العمر والخبرة التي يمرون بها، وتعكس نتائج الجدول السابق أهمية التفاعل الاجتماعي كقيمة من قيم تحقيق التماسك الاجتماعي، وكمؤشر رئيس بالنسبة له، وتبرز أهميته في أن الصلة بين الفرد والمجتمع أساسية؛ فالفرد يجد ذاته في المجتمع، والمجتمع يحتاج إلى الأفراد ليحقق استدامته.

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم التضامن الاجتماعي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

م	المفردة	لا		إلي حد ما		نعم		المتوسط	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%		
26	أحرص علي نشر الوعي بالحقوق والواجبات الاجتماعية.	45	13.2	160	47.1	135	39.7	2.2647	5
27	اهتم بمشاركات الآخرين لآراءهم في القضايا الاجتماعية	48	14.1	133	39.1	159	46.8	2.3265	3
28	الحياة الكريمة حق لكل مواطن	16	4.7	51	15.0	273	80.3	2.755	1

	وعامل أساسي في تحقيق الأمن						9	
29	أحترم كل فئات المجتمع بعيداً عن مستوياتهم الاجتماعية والثقافية	29	8.5	94	27.6	217	63.8	2.5529	2
30	توجد تفرقة في المعاملة بين بعض أفراد المجتمع	57	16.8	119	35.0	164	48.2	2.3147	4
31	يراعي صناع القرار احتياجات كل الفئات الاجتماعية.	67	19.7	152	44.7	121	35.6	2.1588	6

تشير بيانات الجدول (٥) إلى المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم التضامن الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، كأحد قيم تحقيق التماسك الاجتماعي، ويقع المتوسط في هذه الفئة بين (٢.١٥-٢.٧٥)، وقد جاءت أهم مؤشرات قيم التضامن الاجتماعي لدى طلاب الجامعة مرتبة وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: الحياة الكريمة حق لكل مواطن وعامل أساسي في تحقيق الأمن: بمتوسط حسابي (٢.٧٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن تحقيق الأمن الذي يحقق التماسك داخل المجتمع؛ لا يتحقق إلا بتوفر أمن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين يتحقق بتوافر عائد مجزي عن العمل؛ ليؤمن الفرد حاجات الأساسية من مأكل، وملبس، ومسكن، وخدمات تعليمية، وصحية، واجتماعية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض؛ وقد تزايدت في الآونة الأخير مع مبادرات رؤية مصر ٢٠٣٠، وجاء في الترتيب الثاني: أحترم كل فئات المجتمع بعيداً عن مستوياتهم الاجتماعية والثقافية: بمتوسط حسابي (٢.٥٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى حرص الأفراد على تحقيق التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، وجاء في الترتيب الثالث: اهتم بمشاركات الآخرين لآراءهم في القضايا الاجتماعية: بمتوسط حسابي (٢.٣٢)؛ وقد يرجع ذلك إلى حرص الدولة المصرية على تحقيق المشاركة في إبداء الرأي في كل قضايا المجتمع من وجهات نظر متنوعة؛ مما يسهم في تحقيق التضامن الاجتماعي، وجاء في الترتيب الرابع: توجد تفرقة في المعاملة بين بعض أفراد المجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٣١)؛ وقد يرجع ذلك إلى وجود تمييز بين الجنسين، وجاء في الترتيب الخامس: أحرص علي نشر الوعي بالحقوق والواجبات الاجتماعية: بمتوسط حسابي (٢.٢٦)؛ وقد يرجع ذلك إلى حرص الدولة على معرفة المواطنين بحقوقهم؛ واهتمامها بتوعية أفراد المجتمع قانونيًا، بينما جاءت أقل مؤشرات بُعد التضامن

الاجتماعي: يراعي صناع القرار احتياجات كل الفئات الاجتماعية: بمتوسط حسابي (٢.١٥)، وتعكس نتائج الجدول السابق أهمية التضامن الاجتماعي كقيمة أساسية من قيم التماسك الاجتماعي، وكمؤشر رئيس بالنسبة له؛ حيث إن التضامن الاجتماعي يساعد في تكوين الروابط والتفاعلات الاجتماعية مع الآخرين، ويعمل التضامن على دمج الفرد ببيئته، ويبعده عن الانعزال، ويمكنه من تحقيق معنى التعاضد، وتحقيق التماسك.

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم الضبط الاجتماعي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

م	المفردة	لا		إلي حد ما		نعم		المتوسط	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%		
32	هناك توازن اجتماعي بين الطبقات المختلفة في المجتمع المصري	91	26.8	138	40.6	111	32.6	2.0588	7
33	تعلمت في الجامعة التوازن بين الحقوق والالتزام بواجباتي.	48	14.1	121	35.6	171	50.3	2.3618	4
34	أحترم القانون لأنه أساس تنظيم المجتمع المنضبط.	19	5.6	90	26.5	231	67.9	2.6235	1
35	أقاوم وأرفض الارتباط بأي نشاط ضد مصلحة المجتمع	34	10.0	96	28.2	210	61.8	2.5176	2
36	التزم بقواعد النظام داخل الجامعة	40	11.8	98	28.8	202	59.4	2.4765	3
37	احترم العادات والتقاليد التي تسهم في زيادة الوعي بالضبط الاجتماعي .	43	12.6	151	44.4	146	42.9	2.3029	5
38	اهتم بتعزيز قدراتي في ادارة وقت الدراسة والنمو الاجتماعي.	43	12.6	151	44.4	146	42.9	2.3029	6

تشير بيانات الجدول (٦) إلى المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الاتجاه لقيم الضبط الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، كأحد قيم تحقيق التماسك الاجتماعي، ويقع المتوسط في هذه الفئة بين (٢.٠٠٥-٢.٦٢)، وقد جاءت أهم مؤشرات قيم الضبط الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، مرتبة وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو التالي، جاء في الترتيب الأول: أحترم القانون لأنه أساس تنظيم المجتمع المنضبط: بمتوسط حسابي (٢.٦٢)؛ وقد يرجع ذلك إلى

الحرص على حفظ الأمن الداخلي للمجتمع؛ مما يسهم في إحداث التماسك الاجتماعي، جاء في الترتيب الثاني: أقاوم وأرفض الارتباط بأي نشاط ضد مصلحة المجتمع: بمتوسط حسابي (٢.٥١)؛ وقد يرجع ذلك إلى لأنه سيؤثر على المجتمع، ويجعله هشا ضعيفا، جاء في الترتيب الثالث: التزم بقواعد النظام داخل الجامعة: بمتوسط حسابي (٢.٤٧)؛ وقد يرجع ذلك إلى الحرص على المحافظة على الانضباط داخل المجتمع الجامعي، والذي يشكل جزء من الالتزام بأخلاقيات المجتمع المصري، وقد جاء في الترتيب الرابع: تعلمت في الجامعة التوازن بين الحقوق والالتزام بواجباتي: بمتوسط حسابي (٢.٣٦)؛ وقد يرجع ذلك إلى حرص المجتمعات الحديثة على القضاء على التفكك الاجتماعي، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، في حين جاء في الترتيب الخامس: احترم العادات والتقاليد التي تسهم في زيادة الوعي بالضبط الاجتماعي: بمتوسط حسابي (٢.٣٠)؛ وقد يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد تمثل جزء من النظام الاجتماعي، والتي تسهم في إحداث التماسك الاجتماعي؛ لكونها تتسم بدرجة من درجات الثبات، وعلى صعيد تحقيق التنشئة الايجابية، فقد جاء في الترتيب السادس: اهتم بتعزيز قدراتي في إدارة وقت الدراسة والنمو الاجتماعي: بمتوسط حسابي (٢.٣٠)؛ وقد يرجع ذلك إلى أن التنشئة الاجتماعية عملية تعتمد على إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر حتي ما بعد مجتمع الجامعة، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية بشكل مستدام، بينما جاءت أقل مؤشرات قيم الضبط الاجتماعي: هناك توازن اجتماعي بين الطبقات المختلفة في مصر: بمتوسط حسابي (٢.٠٥)، وتعكس نتائج الجدول السابق أهمية قيم الضبط الاجتماعي كقيم أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وكمؤشر رئيس بالنسبة له؛ حيث إن الضبط الاجتماعي هو الأساس لحل كافة مشكلات المجتمع؛ لكسب ثقة المواطن بالنظام.

وتأسيسًا على ما سبق من عرض الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث في الدراسة الميدانية، مبينًا إجراءات البحث الميداني من حيث: الأهداف، والمنهج المتبع، والأداة المستخدمة وخطوات إعدادها، ثم عينة البحث، وإجراءاته، وأساليب المعالجة الإحصائية، وأخيرًا عرض وتحليل نتائج البحث ومناقشتها، وبناء النتائج الميدانية للدراسة؛ من أجل وضع تصور مقترح لتنمية قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك على النحو التالي:

ثالثًا: تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

يتناول هذا المحور: أهداف، ومنطلقات، ومجالات، ومتطلبات، وآليات التصور المقترح، ومعوقات قد تواجه تنفيذ التصور المقترح، وفيما يلي عرض ذلك:

يشترط لتعميق قيم التماسك الاجتماعي الترابط بين الجامعة، والتفاعل مع طلابها على المستويات المعرفية، والسلوكية، والمهارية، لدى طلابها، هذا وتسهم الجامعة في بناء وتشكيل القدرات المتطورة، والمتميزة لطلابها، من أجل المشاركة في تحسين الاندماج والتكامل والتفاعل في المجتمع ومواجهة التحديات المشتركة، وعلى ذلك يكون العائد هو التماسك الاجتماعي، الذي يضمن مشاركة الجميع في عمليات التنمية، من خلال القيم المشتركة التي تمثل وقود النمو المستدام والتميز الأخلاقي الذي يرنو إليه المجتمع؛ وعلى ذلك، **فقد توصل البحث إلى العديد من النتائج من أهمها:**

- أن التماسك الاجتماعي يشكل حجر الأساس في بقاء المجتمعات، وتطورها في ضوء التحديات المستمرة، وأن تحقيقه يتطلب توافر مجموعة من القيم الإيجابية لدى أفراد المجتمع.
- أن التماسك الاجتماعي يسهم في غرس الشعور بالمسؤولية لجميع أفراد المجتمع؛ من أجل القيام بدورهم الفعال فى تحقيق النمو والتقدم المستدام اقتصاديًا، واجتماعيًا، وبيئيًا، بما يسهم في تحقيق رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.
- أن تعميق قيم التماسك الاجتماعي يشكل المفاتيح الرئيسة في التطوير والتنمية؛ فهو وسيلة وغاية معاً؛ وسيلة لأنه يهدف إلى تحقيق الاندماج، والتفاعل، والتضامن الاجتماعي، وغاية لأنه يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير فرص العيش المتكافئ والمستدام للجميع.
- أن الجامعة من أهم المؤسسات التربوية التي تعزز غرس القيم الاجتماعية والفضائل المدنية المضافة لخريجيها، بما يحقق تميز في العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لرؤية المجتمع.
- أن الدور التربوي للجامعة يعزز تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلابها، حيث لا يمكن فرض التماسك على المجتمع من قبل السلطات العليا، ولكن لابد أن يكون التماسك قيمة

مضافة ومكتسبة تنتج من المجتمع ذاته بحيث تقوم الحكومات بدور القائد والميسر لهذه القيم الاجتماعية والثقافية، وتقوم المؤسسات التعليمية بغرسها وتنميتها لدى أفرادها.

- تتمثل مؤشرات تعميق قيم التماسك الاجتماعي على المستوى الفردي في **اتجاهات الأفراد** مثل: الرغبة في البقاء في الجماعة، والولاء لها ولأفرادها، **وسلوكيات الأفراد** مثل: القرارات المتعلقة ببقائهم في الجماعة، ومشاركتهم في أنشطتها، وعلى المستوي الاجتماعي في: الرغبة في التكامل الاجتماعي والمشاركة والتضامن وتعزيز قدرات الضبط الاجتماعي من خلال التفاعل بين سلوكيات الأفراد وقيم الجماعة والنظم المؤسسية.

وقد توصل البحث في الواقع الميداني إلى النتائج التالية:

- احتلت قيم (التفاعل الاجتماعي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي٢٥.٢٧، وقد أسفرت نتائج البحث عن أن مستوى قيم التفاعل الاجتماعي يعد من أهم قيم التماسك الاجتماعي، ويقع المتوسط في هذه الفئة بين (٢.١٠-٢.٧٤)، ويعزي ذلك لأهمية التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع في تحقيق تماسك المجتمع.
- وقد احتلت قيم (النظام الاجتماعي) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي٢٣.١٠، وأوضحت نتائج البحث أن قيم النظام الاجتماعي لدى طلاب جامعة القاهرة من أهم قيم تحقيق التماسك الاجتماعي حيث يقع المتوسط في هذه الفئة بين(١.٩٧-٢.٦٦)، ويعزي ذلك بقدرة النظام الاجتماعي ومؤشراته على تنمية تماسك المجتمع.
- وقد حازت قيم (التكامل الاجتماعي) على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي ٢١.٠٣، وأظهرت نتائج البحث أن قيم التكامل الاجتماعي لدى طلاب جامعة القاهرة كأحد قيم التماسك الاجتماعي يقع المتوسط في هذه الفئة بين(١.٩١-٢.٧٥)، ويؤكد ذلك على ضرورة الاندماج الاجتماعي بما يحقق تماسك المجتمع.
- جاءت قيم (الضبط الاجتماعي) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي ١٦.٦٤، وأظهرت نتائج البحث أن قيم الضبط الاجتماعي لدى طلاب جامعة القاهرة كأحد قيم التماسك الاجتماعي يقع المتوسط في هذه الفئة بين(٢.٠٥-٢.٦٢)، وذلك يشير لأهمية تحقيق الضبط الاجتماعي من أجل تماسك المجتمع.
- حازت قيم (التضامن الاجتماعي) على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي ١٤.٣٧، وأظهرت نتائج البحث أن قيم التضامن الاجتماعي لدى طلاب جامعة القاهرة كأحد قيم التماسك

الاجتماعي يقع المتوسط في هذه الفئة بين(٢.١٥-٢.٧٥)، ويشير ذلك إلي تراجع قيم التضامن الاجتماعي لدي أفراد العينة وهذا يعد مؤشر على ضرورة تعزيز هذا البعد لدي الطلاب والأفراد في المجتمع من أجل تنمية التماسك الاجتماعي.

هدف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلي تعميق قيم التماسك الاجتماعي ممثلة في التكامل، والنظام، والتفاعل، والتضامن، والضبط الاجتماعي، وذلك في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م. **منطلقات التصور المقترح:**

تستند منطلقات التصور المقترح على التحليل التربوي والاجتماعي للإطار النظري للبحث وتفسير نتائج الدراسة الميدانية في سياق البحوث السابقة، وهي على النحو التالي:

- أن التفاعل الاجتماعي شرطًا أساسيًا لتحقيق التماسك بين الأفراد والجماعات لتكوين علاقات متبادلة؛ وكلما زاد معدل الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد ازداد تماسكهم الاجتماعي.
- التضامن والتكافل هو وسيلة يتخذها المجتمع؛ لتحقيق التكاتف والتماسك بين أفراد المجتمع؛ فالمجتمع الذي لا تكون فيه معاني التضامن والتكافل مجتمعا هشا يسهل تفكيكه والسيطرة عليه.
- أن العنف يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي الذي يتنافى مع التماسك الاجتماعي؛ لذلك فالضبط الاجتماعي ضرورة من ضرورات تماسك المجتمع.
- المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق بين الأفراد، يكسبهم قيم الاحترام المتبادل والتكامل وبغيابه يتراجع التماسك والتآلف والتنمية بين المجتمع.
- أن العدل من أسمى المبادئ التي تؤدي إلى تحقيق المساواة في المجتمعات، كما أن العدل مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي، ويعمل على إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد.
- أن الدعم المادي والمعنوي يعد تجسيدًا لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي هو أساس للتماسك الاجتماعي، وذلك ما يتميز به المشروع القومي المصري لرؤية مصر ٢٠٣٠ في تكافل وكرامة.

- تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ تصورًا شاملًا لتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المصري من أجل دعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستدام، في القيم الاجتماعية المختلفة.

أسس التصور المقترح:

يقوم التصور المقترح على مجموعة من الأسس والمبادئ المعرفية النظرية والواقعية المتعلقة بقيم تحقيق التماسك الاجتماعي، ورؤية مصر ٢٠٣٠، فيما يلي:

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها بوضوح، وعلى أساسها يبني التصور المقترح، على أن تكون هذه الأهداف نابعة، ومتوافقة مع احتياجات الجامعة، وتلائم طلابها.
- ترتيب أولويات تحقيق الأهداف وذلك بالدرجة التي تتفق مع الإمكانيات المادية والمعرفية والبشرية المتوفرة، واختيار القطاعات، والعمليات، التي تعطي أولوية عن غيرها في الرؤية، حسب أهميتها بالنسبة للجامعة وطلابها، وتحقق العائد الاجتماعي للمجتمع.
- الاعتماد على البيانات، والإحصاءات، والمعلومات الصحيحة من خلال تحليل نتائج البحث الميداني؛ لمسح واقع قيم التماسك الاجتماعي.
- التنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة التي سيقدمها التصور للمستقبل، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا المستقبل متغير بفعل عوامل التقدم المعرفي، والتحديات الاجتماعية والتكنولوجية، ومعايير تقييم جودة الأداء.
- الواقعية: ويقصد بها رصد الواقع الفعلي والانطلاق منه؛ فلابد أن يبدأ الواقع من الإمكانات المادية المتوفرة، وبذلك تتناسب الغايات التي يسعى التصور إلى تحقيقها مع الإمكانات المتاحة.
- الشمولية: بمعنى شمول التصور لأوجه النشاطات المختلفة في العملية التعليمية، وأن يكون للتصور السيطرة، والتوجيه على كافة الموارد المتاحة؛ لضمان تحقيق التناسق، والتكامل بين الأهداف والتطبيق.
- المرونة: بأن يتضمن التصور أكبر قدر من الحرية يسمح بمرونة الحركة؛ لمواجهة التغيرات غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث للتصور. وأن يسمح بالتغيير وتحويل المسار.
- الاستمرارية: بأن يكون التصور سلسلة مترابطة من العمليات المتداخلة؛ بحيث تكون نهاية التصور الحالي بداية للتصور المستقبلي.

- المتابعة والتقويم: لابد أن يتضمن التصور أسلوب المتابعة والتقويم له، وتحديد جهات المتابعة والتقويم؛ حتى يمكن متابعة نجاح التصور أولا بأول، وتقوم الحالة الراهنة لتعرف مواطن القوة والضعف فيها.

مجالات تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م:

يمكن تحديد المجالات التطبيقية التي تسهم الجامعة بها في تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدى طلابه في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ وذلك من خلال عرض كل مجالات والمؤشرات اللازمة لكل قيمة من قيم التماسك الاجتماعي، وفيما يلي عرض ذلك:

- التكامل الاجتماعي.
- النظام الاجتماعي.
- التفاعل الاجتماعي.
- التضامن الاجتماعي.
- الضبط الاجتماعي.

متطلبات وآليات تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م:

يمكن صياغة المتطلبات التي تسهم الجامعة بها في تعميق قيم التماسك الاجتماعي لدى طلابه في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ وذلك من خلال عرض المتطلبات لكل قيم التماسك الاجتماعي، ثم يلي كل متطلب عرضًا لآليات إجرائية من وجهة نظر البحث الحالي لتفعيل تلك المتطلبات، وفيما يلي عرض ذلك:

- **متطلبات تعميق قيم التكامل الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- ينبغي أن تتعامل الجامعة مع التكامل الاجتماعي كعملية دينامية وأساسية يتم فى ضوئها تطوير القيم، والعلاقات، التى تمكن جميع أعضائها من الاندماج والمشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على أساس التعاون والتكامل والمساواة وتكافؤ الفرص.
- يجب أن تنشر الجامعة الوعي بالقيم الإيجابية تجاه الوطن ورؤية مصر ٢٠٣٠م، وتعمل على تنميتها، وتحث الطلاب على المشاركة في تحقيق رؤية التنمية المستدامة بالمجتمع المصري.

- تسهم الجامعة في إدارة الإصلاح اللازم لمواجهة العنف لدى الطلاب؛ بإتاحة الفرص المتكافئة للحوارات والنقاشات بين الطلاب، وكفالة حرية الاختلاف بينهم.

- **آليات تعميق قيم التكامل الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- تفعيل التعامل مع التكامل الاجتماعي كعملية دينامية وأساسية يتم فى ضوئها تطوير القيم، من خلال تدريس بعض المقررات الخاصة بذلك.
- تنظيم الجامعة لورش ولقاءات وندوات تحث على غرس القيم الإيجابية تجاه الوطن وتعمل على تنميتها، وتحس الطلاب على المشاركة في التنمية المستدامة للمجتمع.
- قيام إدارة الجامعة بمواجهة العنف لدى الطلاب؛ بإتاحة الفرص المتكافئة للحوارات والنقاشات بين الطلاب، وكفالة حرية الاختلاف بينهم، وتنظيم الأنشطة الرياضية بما يحقق التنوع اللازم لكل مرحلة.

- **متطلبات تعميق قيم النظام الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- تنمية مبدأ الاعتماد فى تحقيق النظام الاجتماعى ككل، وكلما كان الفرد أكثر إعتماداً على الجماعة كلما كان أكثر مسايرة لمعايير الجماعة التى يعيش فيها. وهذا يعني أن الجماعة تعنى الكثير للفرد.
- تعزيز الشفافية؛ حيث يعد من المبادئ الأساسية للنظام الاجتماعى. وكلما زاد معدل الشفافية كلما تم تحفيز الأفراد على العمل بجد فى الجماعات، خشية شعور المراقبين لهم بالتقصير.
- التوسع فى تحقيق النظام الاجتماعى، وهو يعنى كلما كان هناك عدد من المعايير الهامة في المجتمع، كلما ساعدت هذه المعايير على تحقيق التجانس والتماسك بين أفراد الجماعات.

- **آليات تعميق قيم النظام الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- تنمية مبدأ الاعتماد فى تحقيق النظام الاجتماعى ككل، من خلال التدريب على ذلك.

- تعزيز الشفافية فكلما زاد معدل الشفافية كلما تم تحفيز الأفراد على العمل بجد فى الجماعات، من خلال حث أعضاء هيئة التدريس على ذلك.
- العمل على التوسع فى تحقيق النظام الاجتماعى من أجل تعزيز التجانس والتماسك بين أفراد الجامعة.

- **متطلبات تعميق قيم التفاعل الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- أن تحرص الجامعة على بث روح التعاون والتنافس والتوافق، حيث يتضمن التفاعل الاجتماعي التأثير المتبادل لسلوك الطلاب وأعضاء الجامعة عن طريق الاتصال الذي يتضمن بدوره العديد من الرموز.
- أن تدعم الجامعة طلابها في أوقات شدتهم من خلال برنامج معلن في رعاية الشباب، وأن يكون في سياق العدالة، والتضامن الاجتماعي.
- تنمية روح الرحمة التي يقوم عليها التعامل مع الطلاب؛ فهي روح الاتصال الصحيح، وبدونها تصبح الحياة جافة، وتفقد قيمتها، ولا يصبح للاتصال معنى ولا روح.

- **آليات تعميق قيم التفاعل الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- أن تحرص الجامعة على بث روح التعاون والتنافس والتوافق الذى يتم عادة عن طريق الاتصال الذي يتضمن بدوره العديد من الرموز.
- أن تدعم الجامعة طلابها في أوقات شدتهم من خلال برنامج معلن في رعاية الشباب، وأن يكون في سياق العدالة، والتضامن الاجتماعي، من خلال المشروعات.
- أن تسعى الجامعة إلى التوسع في تنظيم الأنشطة الترفيهية مما يؤدي إلى توسيع وتنشيط التفاعل بينهم.

- **متطلبات تعميق قيم التضامن الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- التأكيد على تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب بغض النظر عن البيئة الجغرافية، أو المستويات الاقتصادية، أو النوع مما يتيح لهم حياة كريمة في المجتمع.

- تهيئة الظروف لجميع الطلاب للمشاركة الفعالة والنشطة فى جميع جوانب الحياة سواء كان ذلك في الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار المرتبط بتنمية الجوانب الثلاثة لرؤية مصر ٢٠٣٠.
- التأكيد على مشاركة جميع الطلاب دون إقصاء أو تهميش أو تمييز ضد الفقراء فى عمليات صنع القرار التي بها تأثير ملموس على حياتهم بما يسمح لهم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية.
- التأكيد على الالتزام الاجتماعي لتوفير الحاجات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، من خلال المشاركة من أجل الاهتمام بأفراد المجتمع، والاهتمام بأصواتهم ومشاركتهم فى جميع مناحى خدمة المجتمع.
- التأكيد على مشاركة الطلاب في بحث التغيرات المناخية المصاحبة للتأثيرات السلبية على البيئة، ووضع الحلول الممكنة لذلك.

- **آليات تعميق قيم التضامن الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- أن تعمل إدارة الجامعة على تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب بغض النظر عن البيئة الجغرافية، أو المستويات الاقتصادية، أو النوع مما يتيح لهم حياة كريمة في المجتمع.
- تقوم الجامعة بتهيئة الظروف التعليمية وأجواء من المشاركة الفعالة والنشطة للطلاب فى جميع جوانب الحياة سواء كان ذلك في الأنشطة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والمدنية بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار.
- أن تؤكد الجامعة على مشاركة جميع الطلاب دون إقصاء أو تهميش أو تمييز ضد الفقراء فى عمليات صنع القرار التي بها تأثير ملموس على حياتهم بما يسمح لهم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية.
- إلغاء الممارسات والتشريعات الداعية إلى التمييز بين الطلاب أو داخل المجتمع.
- فتح المجال لمشاركة الطلاب في بحث التغيرات المناخية المصاحبة للتأثيرات السلبية على البيئة، ووضع الحلول الممكنة لذلك.

- **متطلبات تعميق قيم الضبط الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- أن تعمل الجامعة على تفعيل الارتباط، ومنع وقوع الانحراف بين الطلاب.
- تحقيق الاندماج بين الطلاب حيث يعتبر درجة الفعالية والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدى وغير التقليدى، بحيث يدعم ويبحث الجانب السوي من الشخصية.
- العمل على ضرورة الالتزام: بما يحقق الامتثال للقانون.
- ضرورة تفعيل الوعي بإحترام قوانين الملكية العامة والخاصة، وحماية القيم الاجتماعية، وقوانين الحماية للبيئة من التلوث والإنبعاثات الضارة للبيئة.

- **آليات تعميق قيم الضبط الاجتماعي لدي طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:**

- أن تعمل الجامعة على تفعيل وتقوية الارتباط بالآخرين بين المؤسسات الجامعية من خلال الشركات البحثية والأنشطة الطلابية.
- أن تنشر الجامعة الوعي بالتدريب والأنشطة من أجل تحقيق الاندماج بين الطلاب فالجماعة التى يشغلها أداء الأنشطة التقليدية ليس لديها وقت لممارسة السلوك المنحرف المخالف لقيم التماسك الاجتماعي.
- تعظيم المحاسبية والامتثال للقانون.
- الإعلان عن ضرورة الإلتزام بإحترام قوانين الملكية العامة والخاصة، وحماية القيم الاجتماعية، وقوانين الحماية للبيئة من التلوث والإنبعاثات الضارة للبيئة.

معوقات تطبيق التصور المقترح:

قد يواجه هذا التصور المقترح بعض التحديات التي تعوقه وتتمثل في:

- ظروف التغير القيمي التي يمر بها المجتمع المصري، وزيادة الحديث عن العنف مقابل تراجع الحديث عن القيم الإيجابية، وواقعية تحقيق التماسك، وأزمة كورونا الوباء العالمي الذي زاد من التباعد الاجتماعي.
- إنفراد بعض المسؤولين بالقرار، وعدم السماح للرأي الآخر، أو النقد الموضوعي، والتسلط في تقديم التسلط على لغة الحوار والتفاهم.
- تراجع رغبة العديد من القيادات التربوية في إقناع الآخرين بحتمية تحقيق التماسك الاجتماعي، ونشر الفكر بأهمية الخلاف الغير متكافئ.
- انتشار قيم الاستبعاد الاجتماعي كقيم تفكير سلبي؛" حيث أن الفكرة التي انتشرت أخيرًا أن العلاقة بين التوسع في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، والإعلام الجديد يحقق تماسك

افتراضي، وذلك يتعارض مع قيم التماسك المجتمعي فعليًا؛ بل قد يسبب المتاعب النفسية، والاجتماعية"؛ وذلك من شأنه التأخير من نشر الوعي بفكر القيم الاجتماعية.

سبل التغلب علي معوقات تطبيق التصور المقترح:

يمكن التغلب على معوقات تطبيق التصور المقترح من خلال التوصيات التالية:

- تفعيل الوعي بضرورة التصدي للتنمر والعنف الاجتماعي من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع.
- تحقيق الاندماج الاجتماعي لفئة الشباب في عمليات صنع واتخاذ القرار من أجل تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمشاركة بإيجابية في تنميته واستمراره.
- تزايد المشروعات البحثية والقنوات الاتصالية بين الشباب من طلاب الجامعات من أجل قيم التنمية الاقتصادية وتحسين القدرات التي يتطلبها سوق العمل من أجل استدامة التنمية وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- تطلع الجامعات بقيادة التغير البيئي ونشر الوعي البيئي لطلابها، من خلال تفعيل الشراكة بين الجامعة وقطاعات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في علاج مشكلات البيئة والتنمية.
- تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من خلال توجيه البحث العلمي، والتدريب، وخدمة المجتمع في سبيل ذلك.

قائمة المراجع

١. أبو النور مصباح أبو النور(٢٠١٩م): **متطلبات التعليم الجامعي لبناء الإنسان المصري في ضوء مقومات التماسك الاجتماعي (دراسة نظرية)**"، ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي السادس (**التعليم النوعي وبناء الإنسان ١٧-١٨ فبراير ٢٠١٩م)** منشور بمجلة "**بحوث في التربية النوعية**" كلية التربية النوعية- جامعة القاهرة العدد (٣٥) مجلد(٢) فبراير ٢٠١٩م.

٢. أحمد إسماعيل حجي(١٩٩٦م): **التعليم في مصر: ماضيه وحاضره ومستقبله**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

٣. أحمد الخطيب(٢٠٠٦م): **الإدارة الجامعية دراسات حديثة**، الأردن، عالم الكتب الحديث.

٤. أحمد حسن الصغير(٢٠٠٥م): **التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، القاهرة، عالم الكتب.

٥. الهلالي الشربيني الهلالي(٢٠٢١م): " **ترسيخ القيم الأخلاقية: مدخل لتحقيق المواطنة الصالحة والضبط الاجتماعي**"، مقالة منشورة في جريدة الدستور، السبت ٢٢ مايو ٢٠٢١م، متاح من خلال الرابط: https://www.dostor.org/3456316

٦. الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤيه ٢٠٣٠ م، http://www.cabinet.gov.eg

٧. إيمان خضير، وعيادة سعيد حسين، ٢٠٠٨م: المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثارها على الاقتصادات العربية" ، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، بغداد.

٨. تمارة محمود نصير(١٤٣٦هـ): دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، المؤتمر العلمي الثامن المحكم، **كلية العلوم التربوية**، جامعة جرش، الأردن.

٩. جمال على الدهشان(٢٠١٧م): " **تربية المواطنة مدخلًا لتحقيق التماسك المجتمعي**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني عشر للجنة التربية بالمجلس الأعلي للثقافة – بالتعاون مع كلية التربية جامعة المنيا- تحت عنوان (**التربية والتماسك المجتمعي**)، المنعقد بكلية التربية جامعة المنيا، مارس ٢٠١٧، متاح من خلال الرابط: https://www.academia.edu

١٠. جمال سلامة على(٢٠٠٦م): **النظام السياسى والبناء الاجتماعى: النموذج الواقعى لتحليل النظم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

١١. حاتم فرغلي ضاحي(٢٠٠٨م): **مستقبل التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع.

١٢. حسام طلعت بندق(٢٠٠٩م): دور المجتمع المدني في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب، دراسة ميدانية المؤتمر العلمي السنوي العشرون، **الخدمة الاجتماعية ومشكلات الشباب في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ج ٢.

١٣. حسن شحاته(٢٠٠١م): **التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، الدار العربية للكتاب.

١٤. خالد أمين(٢٠١٩م): التنمية الشاملة المتوازنة وتوطين أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، ورشة عمل " **تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي**"، المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع البنك الدولي، ٢٣-٢٤ يونيو، القاهرة.

١٥. دعاء حمدى محمود الشريف(٢٠١٩م): **معالم إستراتيجية مقترحة لتميز التعليم العالي في ضوء أهداف التنمية المستدامة: رؤية ٢٠٣٠**، دار المنظومة: **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربى للتعليم والتنمية، مج ٢٦، ع١١٧، مارس ٢٠١٩، ص ص ١٢١-١٩٢، متاح من خلال الرابط التالي: http://mandumah.com/

١٦. رضوى سالم(٢٠٠٣م): **شبابنا حقاً هل هو بلا قيم؟** سلسلة أحوال مصرية، العدد ٢١، السنة السادسة، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

١٧. رئاسة الجمهورية(٢٠٢٠م): رؤية مصر ٢٠٣٠، رئاسة الجمهورية، جمهورية مصر، https://www.presidency.eg

١٨. زياد بركات (٢٠٠٥م): من المسئول بشكل رئيسي عن تعليم القيم للشباب؟ البيت أم المدرسة أم المسجد، **المجلة الالكترونية لشبكة العلوم النفسية العربية**، ٢ (٨).

١٩. زينب توفيق السيد عليوة(٢٠٠٦م): **المصادر المكملة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الوطن العربي**, المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر" العربي الخامس" لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان" **الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين" الواقع والرؤي** " المنعقد بمركز تطوير التعليم الجامعي, جامعة عين شمس في الفترة ٢٦-٢٧ نوفمبر, ج٢.

٢٠. سامية حمريش(٢٠١٠م): **القيم الدينية ودورها في التماسك الأسري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية والبحث العلمي والعلاقات الخارجية، جامعة الحاج الخضر، الجمهورية الديمقراطية الشعبية.

٢١. سامى محمد نصار(٢٠٠٥م): **قضايا تربوية فى عصر العولمة، وما بعد الحداثة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

٢٢. شبل بدران، حسن البلاوى(١٩٩٧م): **علم اجتماع التربية المعاصر**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٢٣. شبل بدران(٢٠٠٠م): **ديمقراطية التعليم فى الفكر التربوى المعاصر**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٤. حسين الطلافحة، فيصل المناور(٢٠٢٠م): تداعيات أزمة كوفيد١٩علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حالة الدول العربية، **مجلة التنمية والسياسات االاقتصادية**، مج٢٢، ع٣، المعهد العربي للتخطيط.

٢٥. عاشور أحمد عمري(٢٠١٤م): دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر والاستبعاد: رؤية لتحقيق التماسك المجتمعي، **مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار**، ع ١٦، يونيو ٢٠١٤م، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس ص ص ١١-٣٦.

٢٦. عبد المنعم عبد الله(٢٠٠٨م): الأنساق القيمية لدى الشباب الجامعي في ضوء المستجدات العالمية "دراسة ميدانية" ،**مجلة مستقبل التربية العربية**،المجلد ١٤،العدد ٤٩،المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، يناير٢٠٠٨م.

٢٧. عبد الوهاب الزهراني (٢٠٢٠م): قراءة في تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٠- **تأثير Covid- 19 على أهداف التنمية المستدامة**، جسور للتنمية، الرياض.

٢٨. عصام الدين على هلال وطلعت عبدالحميد فايق(٢٠٠٧م): **قضايا فى علم اجتماع التربية المعاصر**، القاهرة، مكتبة الآنجلو المصرية.

٢٩. على السيد الشخيبى(٢٠٠٢م): **علم اجتماع التربية المعاصر تطوره – منهجيته – تكافؤ الفرص التعليمية**، القاهرة، دار الفكر العربى.

٣٠. على بن مستور الزهراني، لطيفة صالح الزهراني(٢٠١٧م): التماسك الاجتماعي وعلاقته بكل من الاغتراب الثقافي وأزمة الهوية والقيم الأخلاقية لدي طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، مج ٦، ع ٣، ج ١، مارس ٢٠١٧م، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ص ١٠١- ١١٥.

٣١. علي ليلة(٢٠١٥م): " **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع- آليات التماسك الاجتماعي**"، الكتاب الثالث، مكتبة الآنجلو المصرية، القاهرة.

٣٢. فاطمة محمد اللمعي(٢٠١٧م): التنمية المستدامة بالمدرسة المصرية في ضوء صيغة المدرسة المستدامة الخضراء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين: دراسة مقارنة، **مجلة كلية التربية**، مج(١٧)، ع(١)، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

٣٣. **فريد سمير محمد(٢٠١٣م):** القيم وأثرها على كفاءة وفعالية المنظمة نحو مدخل بيئي للدراسة والتحليل"، **مجله العلوم الإدارية والسياسية**، الأمارات العربية، العدد الثالث.

٣٤. كريمة القرى(٢٠١٢م): اثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي، الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا**، الاسكوا، ج٣.

٣٥. لبنى عبدالرحيم امبابى(٢٠١٥م)، سياسات التعليم قبل الجامعي بمصر ودورها في تعزيز المواطنة بالفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٧، القاهرة.

٣٦. محمد المهدي(٢٠١١م)، **عبقرية الثورة المصرية**، القاهرة: دار الشروق.

٣٧. محمد العجيلي (٢٠١٣م): **التعليم العالي في الوطن العربي، الواقع واستراتيجيات المستقبل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٣٨. محمد علي(٢٠٠٢م) **العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل"**، القاهرة، مكتبه مدبولي.

٣٩. مرفت عطية اسكندر(٢٠١٤م): صورة الذات والآخر لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية بمصر دراسة استطلاعية لدور التعليم في تدعيم التماسك الاجتماعي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٤٠. معن خليل العمر: **الضبط الاجتماعي**، مكتبة الشروق، القاهرة، د.ن.

٤١. موسى الشرقاوي(٢٠٠٤م): الهوية الثقافية لطلبة كليات التربية في ضوء التحديات المعاصرة، دراسة أمبيريقية، **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، العدد ٤٧، مايو ٢٠٠٤م.

٤٢. نادية جمال الدين(١٩٩٤م): **سياسة القبول للتعليم الجامعي بالدول العربية وتحديات الأمن والبقاء**، المؤتمر العلمي الثاني– التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية التربية، جامعة الكويت.

٤٣. ــ وآخرون (٢٠١٦): المشاركة المجتمعية وتحقيق الاندماج الاجتماعي في التعليم، **مجلة العلوم التربوية**، مج٢٤، ع١، مصر، ص ص ٦٨٥–٧١٨.

٤٤. ـــــــ(٢٠٠٧م): **قراءة عصرية للنشأة الأهلية لجامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة الفرص والتحديات**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة في الفترة من ١١–١٢ يوليو.

٤٥. ــ(٢٠١٣م): الإنسان والتعليم والبحث التربوي في الزمان الرقمي، القاهرة، الزعيم للخدمات المكتبية، **سلسلة من أجلك نكتب رسائل تربوية**(١).

٤٦. ـــ(٢٠١٥م): **ثورة التعلم ومناهج البحث في التربية" البحوث الكيفية/ بحث الفعل"**، القاهرة، مركز المحروسة.

٤٧. هبه صبحي جلال إسماعيل(٢٠١٢م): التعليم والتماسك الاجتماعي في مصر: دراسة تحليلية للعائد غير الاقتصادي الأوسع للتعليم قبل الجامعي، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٤٨. هالة أحمد إبراهيم محمد الجلاد(٢٠١٧م): آليات تحقيق التماسك الاجتماعي في ضوء مفهوم التعليم المستمر: رؤية مقترحة، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، مج٤١، ع٣، ص ص٢٥٤-٣٣٥.

٤٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية(٢٠٢١): رؤية مصر ٢٠٣٠، متاح من خلال الرابط التالي: https://mped.gov.eg/EgyptVision

٥٠. ويلنتشير وينثروب(٢٠٠٥م): " التعليم للعيش معًا: تعزيز التماسك الاجتماعي وثقافة اللاعنف"، ترجمة: أحمد عطيه أحمد، **مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو**، مج ٣١، ع٣.

٥١. وفاء أحمد عبدالله(٢٠١٢م): ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية :بحوث ودراسات" ، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، معهد التخطيط القومي، يونيو، العدد (٢٣٤).

٥٢. يوسف سيد محمود(٢٠٠٩م): **رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

53. Adamo, S (2008). "Northern exposure: The New Danish Model of Citizenship Test", **International Journal on Multi Alturism Societies**, 10(1).
54. AIFS. (2009). Strengthing Communities, Supporting Families & Social Inclusion**,** Australia, AIFS.
55. Amin, A, (2007): Thinking Past Integration & Community Cohesion, **Paper Presented At 2007 COMPAS Annual Conference,** Oxford University, 5-6 July.
56. Bernard, P. (1999). **Social Cohesion: A Critique,** CPRN Discussion Paper No. F/09, Canadian Policy Research Networks, INC., Ottawa, Ontario, Dec.
57. Bernard, P., Social Cohesion: A Critique, **CPRN Discussion Paper No. F/09,** Canadian Policy Research Networks, INC., Ottawa, Ontario, Dec. 1999.
58. Blackler, F. & Regan, S. (2004). **Collaborative Practices in Government Policy Objects,** London, Lancaster University.

59. Bonnicksen, B. (2003). **Volunteers & Social Service Systems,** N.Y. Crowell, Feb.
60. Breidahl, K. N., Holtug, N., & Kongshøj, K. (2018). Do shared values promote social cohesion? If so, which? Evidence from Denmark. **European Political Science Review, 10(1),** 97-118.
61. Canadian Council on Social Department (2000). **Social Cohesion in Canada: Possible Indicators,** Canada, Dept. of Canadian Heritage & Dept. of Justice, Nov. 2000.
62. Cars, G. & Others. (1999). Study Programme in European Spatial planning: Indicators for Social Integration & Exclusion, **Final report,** Theme 13, Oct.
63. Clea Mcneely & Jayne Blanchard: The Ten Years Explained: A Guide to healthy Adolescent Development. **John Hopkins Bloom berg**, School of Public Health .2009.
64. Council of Europe (2001): Promoting The policy Debate on Social Cohesion from A Comparative Perspective, **Trends in Social Cohesion, No. 1,** Council of Europe, Germany, Dec.
65. Council of Europe (2006): Achieving Social Cohesion in A Multicultural Europe: Concepts, Situations & Developments' **Trends in Social Cohesion No. 18,** Council of Europe, Belgium, Oct.
66. Council of Europe, **Concerted Development of Social Cohesion on Indicators: Methodolgoical Guide,** Pelgium, Aug. 2005.
67. Deacon, B. & Others. (2005). Copenhagen Summit Ten Years on: The Need for Effective Social Policies Nationally, Regionally & Globally, **GASPP Policy Brief # 6**.
68. Delanty, G. (2000). Social Integration & Europeanization: The Myth of Cultural Cohesion, **European Studies,** 14.
69. Department For Communities & Local Government (2007). What Works in Community Cohesion, Research Study Conducted for Communities & Local Government & The Commission on Integration & Cohesion"**,** DCLG, London, June.
70. Depot for Communities & Local Government (2009). Guidance on Meaningful Interaction: How Encouraging Positive Relationships Between People Can Help Build Community Cohesion**, London, Communities** & Local Government Publications, 7.
71. DESA, **Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration,** Op. Cit.
72. DESA. (2009). **Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration**, Australia, DESA.

73. Easterly, W (2006). **Social Cohesion: Institutions & Growth**, WP # 94, Centre for Global Development. Aug, (www.cgdev.org) at 15-2-2011.
74. Eu-LAC Forum, Fiscal Policies **for Social Cohesion and The Fight Against Poverty, Conclusions & Recommendations for the VEU-LAC Summit**, Berlin, Germany 12-13 March 2008.
75. European Committee for Social Cohesion: **A New Strategy for Social Cohesion: Revised Strategy for Social Cohesion**.
76. Fried kin, N. (2004). "Social Cohesion", Annual Review of Sociology.
77. Gerstein, J. (2014). Moving from Education 1.0 Through Education 2.0 Towards Education 3.0.Experiences in Self-Determined Learning., 83–89 Retrieved from: https://cutt.us/mzZiS
78. Gomez, A. (2007). **The Role of Education in Promoting Cubas Integration into The International Society: Lessons in Transitions from The Post-Communist States of Central & Eastern Europe**, University of Maimi.
79. Healy, M. (2019). Belonging, social cohesion and fundamental British values**. British Journal of Educational Studies**, 67(4), 423-438.
80. Heater, M. & Horne, C. (2009). **Thories of Social Order,** 2nd ed., Stanford University.
81. Heynemann, S. & Todoric-Bebic, S. (2000). A Renewed Sense for The Purpose of Schooling the Challenges of Education & Social Cohesion in Asia, Africa, Latin America, Europe & Central Asia, Prospects**, International Bureau of Education**, 30(2) 150.
82. Home Office, Community Cohesion (2001): **A Report of the Independent Review Team Chaired by Ted Cantle**, Home Office, London.
83. House of Commons, Community Cohesion & Migration (2008). **10th Report of Session 2007-8**, London, House of Commons, 16 Jul.
84. Hunter, B. (2008). **Indigenous Social Exclusion: Insights & Challenges for The Concept of Social Inclusion,** Australia, Brotherhood of St laurance.
85. James Moody, J &Others (2000). A Hierarchical Conception of Social Group American **Journal of Sociology**, 13.
86. José luis, **Economic & Social Indicators & Social Cohesion in Latin America & The Carribean**.
87. Kitagawa, F. (2005): Entrepreneurial universities and the development of regional societies: a spatial view of the Europe of knowledge**, Higher Education Management and Policy**, 17(3).
88. Koivusalo, M. (2009). Social Integration, Global Social Policy & Society for All, **Global Social Policy Brief # 7**, Finland.

89. Lapteva, Alla V. and Efimov, Valerii S., (2016), New Generation of Universities.University 4.0, **Journal of Siberian Federal University. Humanities** & Social Sciences 11 (2016 9) 2681-2696.
90. Lee Freesee, L. & Burke, P. (2005). **Persons, Identities & Social interactions Advances in Group processes (**4) Greenwich, Conn.
91. Liewelyn, H. & Rockwell, J. (2007). Two Views on Social Order**, Conflict or Cooperation**, (www.miser.org) (7-1-2019).
92. Makridakis, S (2017), The Forthcoming Artificial Intelligence (AI) Revolution: It's Impact on Society and Firms, Futures, 90.
93. Maxwell, J. (2007). **What Is Social Cohesion, & Why Do We Care?** Canada, Canadian Policy Research Networks.
94. Milcher, S. & Aodrey Ivanov, A. (2008). Social Inclusion & Human Development, HDR # 16, UNDP Bratislava regional centre, Jan.
95. National Unity & Reconciliation Commission (NURC) (2007): **Social Cohesion in Rwanda: An Opinion Survey Results 2005-2007**, United States Agency for International Development (USAID).
96. Nieroda, J. (2005). **Education for Social Inclusion & Revolution: A Closer Look at Intercultural Bilingual Education in Peru,** Columbia University, spring.
97. Novy, A. (2009): City Regions & Social Cohesion, Plenary Presentation Given At The **RSA-Conference: Understanding & Shaping Regions: Spatial, Social & Economic Futures,** leuven, 7 Apr.
98. nXing, B., & Marwala, T.(2017).Implications of the Fourth Industrial Age on Higher Education.https://doi.org
99. Peters, Ina, (2018). Cohesion and Fragmentation in Social Movements How Frames and Identities Shape the Belo Monte Conflict, available at: http://www.springer.com/gp/book/9783658193256 (1-1-2019).
100. Rawsthorne, M & Vinson, T. (2007). The Most Liveable Place in Australia: The Role of Social Indictors in Realizing The Vision", **New Community Quarterly**.
101. Reitz, J.G., Breton, R., Dion, K.K., Dion, K.L,(2009). Multiculturalism and Social Cohesion Potentials and Challenges of Diversity, available at: http://www.springer.com/gp/book/9781402099571#otherversion=9789048182282 (3-1-2019).
102. Ritzen, J. & Others. (2000). **On "Good" Politicians & "Bad" Policies: Social Cohesion, nstitutions & Growth**, Policy Research Working Paper No. 2448, World Bank, Washington, DC.
103. Scheinkman, J. (2007) **Social Interactions,** National Science Foundation's Princetion University.

104. Sharaf, R. S. A. (2020). Community Colleges: An Approach for Sustainable Development in the Egyptian Higher Education Sector in light of Egypt Vision 2030 and the Experiences of the United States of America & India. **Journal of Educational and Social Studies,** 26 (10), 231-277.
105. Surkyn, J. (2000). Changing Attitudes & Values across Europe: Social Cohesion & the Role of the Family, Europe, Flemish Research Council.
106. Trinidad & Tobago (2008): The International Federation of Coalitions for Cultural Diversity Cultural Livelihoods & Social Cohesion in The Caribbean, **Summary Report,** University of West Indies, 7 July.
107. Vieagge, D. (2000). **Social Integration & Political Participation: Diagnosis & Prognosis for African American political Empowerment,** Ann Arbor, University of Michigan.
108. Wachendorfer, A. & Others. (2007). **Social Cohesion, Regionalism & Development in Latin America & the Caribbean**, Paper Presented Nov. 8th, Buenos Aires, Argentina.
109. Wangue, S. (2005). Culture, Identity & Social Integration: The Tanzanian Experience in Social Integration, **Paper Presented at Arusha Conference New Frontiers of Social Policy – Dec. 12-15, Tanzania**. Zagalo, N. (Ed), Branco, P. (Ed) (2015). Creativity in the Digital Age, Available at: http://www.springer.com/gp (23-11-2018).